لا أحد آمن

العنف الجنسي خلال دورة الاحتجاز في مصر

2015-2022

المحتويات

شكر وتقدير ٣

ملخص تنفيذي ٤

مقدمة ٨

منهجيات ١٠

دراسات الحالة ١٥

الخلاصات ٣٠

التوصيات ٣٤

شكر وتقدير

يقدم مؤلفو هذا التقرير جزيل الشكر للضحايا والناجين/ات من العنف الجنسي الذين شاركوا قصصهم معنا، والعائلات التي تحدثت إلينا، والباحثين في مجال حقوق الإنسان والمحامين على الأرض في مصر وخارجها على شجاعتهم وتضحياتهم اللامتناهية. كما سنذكر لاحقا، ثلاث معتقلين ممن تعرضوا للاعتداء الجنسي ووثقنا تجاربهم قامت الدولة باعدامهم وهم: محمود الاحمدي وعبدالرحمن سليمان وأحمد محروس. كما انها في رسائلها الاخيرة كتبت سارة حجازي عن ما لاقته من عنف جنسي وما ترتب على ذلك من صدمات اودت بحياتها بعد ذلك. التكلفة الانسانية لهذا النوع من العنف باهظة وموافقة اناس مروا بهذه التجارب او شهدوا عليها لمشاركة قصصهم معنا أمر في غاية الشجاعة. جل اللقاءات التي عقدناها مع مؤسسات او باحثين على الارض يمتنع التقرير عن احالتها الى اصحابها بالتنسيق معهم خوفا على امانهم وسلامتهم الشخصية.

نود أيضًا أن نعرب عن شكرنا للأكاديميين والباحثين الذين راجعوا وقدموا لنا ملاحظات هامة حول نسخ التقرير الأولية، فبدون مساهمتهم وتنظيرهم، لم يكون إنتاج هذا العمل بهذا الشمول والاكتمال الذي نرجوه. بعض هؤلاء هم: عبدالرحمن حمدي، هنا السيسي، هيثم غنيم (نحن نسجل)، مؤسسة بره السور، طارق عبدالماجد، مها حمدان ومجموعة من المحامين الذين امدونا باوراق القضايا والتحقيقات التي اعتمدنا عليها كما اننا نشكر محامين من مؤسسة كوميتي فور جاستس لتعاونهم معنا. يعود اي قصور في التقرير لنا وحدنا وللسابق ذكرهم وآخرين كل الشكر والعرفان.

EFHR EGYPTIAN FRONT FOR HUMAN RIGHTS

The Freedom Initiative

لا أحد آمن:

ملخص تنفيذي

يسلط هذا التقرير الضوء على طبيعة العنف الجنسي في السجون المصرية في الفترة من 2015 إلى 2022. ويخلص التقرير إلى أن السلطات المصرية تستخدم العنف الجنسي أثناء عملية الاحتجاز كوسيلة للتعذيب ومعاقبتهم وإخضاعهم لسيطرة السلطة. حيث يتم استخدام العنف الجنسي كوسيلة للإيذاء باستخدام الأكواد المجتمعية فيما يتعلق بالجندر والجنس بهدف الحط من قدر السجناء وأحبائهم، وكذا لقمع المقدرة على الحد من تأثير الانتهاكات على المحتجزين من خلال محاولات المساءلة أو العلاج من آثارها. فبسبب الأعراف الاجتماعية وما تفرضه من تابوهات حول موضوعات النوع الاجتماعي والجنس (والتي تكرسها سلطات الدولة أيضًا في قوانينها أو مؤسساتها)، يواجه أولئك الذين تعرضوا للعنف الجنسي في السجن عقبات متعددة تحول دون معالجة الصدمة التي تعرضوا لها.

وبهدف التحقق من انتشار هذه الظاهرة، يعتمد التقرير على بحث كيفي أجرته مبادرة الحرية، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، ومنظمة محلية لحقوق الإنسان في مصر تفضل عدم الكشف عن هويتها لدواعي أمنية. حيث في إطار هذا التقرير، وبمراجعة مجموعة من الانتهاكات الموثقة من 2015 إلى 2022، تم رصد وتوثيق 655 حالة مختلفة من العنف الجنسي تم حدوثها في إطار دورة الاحتجاز، كما أُجريت سلسلة من المقابلات مع محتجزين سابقين وأفراد عائلات ومحامين وخبراء في المحاور التي تطرق لها التقرير. استخدم التقرير أيضًا مصطلح «دورة الاحتجاز» ليعكس بشكل أوضح طبيعة العنف الجنسي من حيث كونه حدث متعدي، يحدث داخل وخارج حدود جدران السجن؛ ويشمل المحتجزين، وأفراد عائلاتهم وأحبائهم؛ فضلًا عن امتداد آثاره لزمن طويل لدي الضحية وحتي وباقي المجتمع.

دراسات حالة:

• يبدأ العنف الجنسي منذ لحظة ملاحقة الفرد وإلقاء القبض عليه، فغالبًا ما يتم استخدام العنف الجنسي أثناء القبض بدون أوامر توقيف قضائية، وكوسيلة للإكراه والإخضاع وانتزاع المعلومات (بما في ذلك المعلومات ضد أفراد الأسرة).

• تمتلئ مقرات الاحتجاز بمحتجزين من خلفيات وهويات متنوعة، يواجهون فيها ادعاءات وأسباب مختلفة للاحتجاز، من بين هذه المقرات أقسام الشرطة والتي يحدث فيها العديد من الاعتداءات الجنسية، حيث لا يُستخدم العنف الجنسي ضد «نوع» واحد من المحتجزين (على الرغم من الإشارات المتكررة من المناصرين الحقوقيين إلى التفرقة في الانتهاكات بين التي يتعرض لها المحتجزين «السياسيين» أو «الجنائيين») إلا أن التقرير وثق حدوث الانتهاكات ضد مجموعة واسعة من المحتجزين.

• العنف الجنسي في أقسام الشرطة له أغراض وأشكال مختلفة، ففي بعض الحالات، استغل الحراس مواقف المحتجزين لإشباعهم غرائزهم الجنسي وإبراز قوتهم الشخصية، وفي حالات أخرى، تم استخدام العنف الجنسي كإجراء عقابي، مثل صعق الأعضاء التناسلية بالكهرباء (للرجال والنساء).

• مقرات جهاز الأمن الوطني هي أكثر الأماكن لحدوث العنف الجنسي ضد المحتجزين فيها؛ تم فيها ارتكاب العنف الجنسي بشكل منهجي ضد المحتجزين من جميع الأجناس، والتي تحدث غالبًا بالتزامن مع فترات الاختفاء القسري التي لم يتمكن فيها المحتجزين من الاتصال بمحامين أو الإبلاغ أو توثيق الانتهاكات التي تعرضوا لها.

• غالبًا ما يحدث العنف الجنسي أثناء الاستجوابات والتحقيق مع المحتجزين بشكل غير قانوني في مقرات الأمن الوطني، حيث يتعرض المحتجزون للاغتصاب والتحرش والصعق بالكهرباء في أعضائهم التناسلية أو التهديد بالاعتداء الجنسي ضدهم أو ضد أفراد أسرهم بهدف انتزاع الاعترافات، غالبًا ما تستخدم هذه الاعترافات كأدلة ضدهم في محاكمات لاحقة.

• كانت السجينات معرضات بشكل خاص للعنف الجنسي في السجون، حيث كان الحارسات يتحرشن بهن في كثير من الأحيان تحت ستار «تفتيش تجاويف الأعضاء الخارجية». وبالرغم من أن عمليات التفتيش تلك ليست قانونية بشكل كامل (وهو الانتهاك الذي لا يقتصر فقط على مصر)، فقد استخدمتها الحارسات كفرصة لارتكاب جرائم التحرش الجنسي بالنساء، هذا فضلًا عن استعمال أشياء يتم التقاطها من الأرض في إطار إجراء عمليات التفتيش هذه.

• سعى الضباط في أقسام الشرطة إلى بسط سيطرتهم على المحتجزين من خلال استخدام الإساءات اللفظية حيث يقوم امناء الشرطة والضباط بإمساك الرجال المثليين، والنساء المتحولين جنسياً، والأفراد غير الثنائيين الجندر من أعضائهم التناسلية وترديد إهانات معادية للمثليين أو تشجيع المحتجزين الذكور الآخرين على اغتصابهم أو الإساءة إليهم.

• يتعرض أفراد الأسرة الذين يزورون المحتجزين للعنف الجنسي أيضًا، سواء من خلال عمليات تفتيش تعسفية مماثلة أثناء عملية الدخول إلى مراكز الاحتجاز، وأحيانًا عدة مرات في الزيارة الواحدة. في حين تتفادي بعض النساء هذه الاعتداءات من خلال تقديم رشوة مالية، ما يسلط الضوء على طبيعة تداخل الديناميكيات الطبقية في الإساءة أيضًا.

• يتعرض العديد من المحتجزين لتدابير احترازية مرهقة بعد إطلاق سراحهم، والتي تتطلب في كثير من الأحيان التردد على مراكز الشرطة، ما قد يعرضهم لمزيد من الانتهاكات أو يمثل استرجاعًا لذكريات مؤلمة بعودتهم إلى أماكن تعرضهم للانتهاكات السابقة.

• تترك الآثار الجسدية والنفسية والاجتماعية للعنف الجنسي ندوبًا دائمة، وغالبًا ما يواجه المحتجزون تحديات لاحقة في التحدث علنًا أو السعي إلى المساءلة أو حتى محاولات العلاج والتعافي، بسبب الوصمة من أثر تداخل الاحتجاز والاعتداء الجنسي، وفي بعض الحالات، بسبب نوعهم الجندري أو هويتهم الجنسية

الخلاصات:

• كانت مقرات الأمن الوطني مسرحًا لـ 80 ٪ على الأقل من إجمالي الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير. وغالبًا ما يتم احتجاز الأشخاص في مقرات جهاز الأمن الوطني خلال فترات الاختفاء القسري، ما يؤكد الطبيعة المتعمدة والمنهجية للعنف الجنسي ضد المحتجزين، وتمكين ضباط الدولة من تعنيف المحتجزين بوحشية خلال هذه الفترة.

• تم استخدام الاعتداء الجنسي عمدا بهدف انتزاع المعلومات والاعترافات من المحتجزين، والتي استخدمت فيما بعد «كدليل» في المحاكمات، بما في ذلك في محاكماتهم في قضايا إرهاب. في حالة واحدة على الأقل، تم استخدام «الأدلة» التي تم انتزاعها من أحدهم خلال فترة العنف الجنسي في محاكمة أسفرت عن إعدامه.

• طوال دورة الاحتجاز، استخدم الضباط معايير الرجولة والأنوثة وفقًا للأكواد المجتمعية كسلاح في محاولة لإهانة المحتجزين، مستخدمين الشتائم أو النيل من الشرف والحياء والعفة أثناء الإساءة.

• على الرغم من الفروق بين المحتجزين «السياسيين» و «الجنائيين» داخل السجون وخارجها، واجه السجناء من جميع الخلفيات والهويات حوادث العنف الجنسي. لم يسلم أي «نوع» من السجناء من حدوث الاعتداء الجنسي ضده، بالرغم من أن الهوية السياسية للسجين أحيانًا ما وفرت نوعًا من الحماية في للمحتجزين، إلا أنه في حالات أخرى جعلته أكثر عرضة للعنف الجنسي.

• تعرض الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا للعنف الجنسي في السجون المصرية، على الرغم من الحماية القانونية المحلية والدولية ضد احتجاز الأطفال في نفس أماكن الاحتجاز مثل البالغين.

• يلعب كل من الوصمة الاجتماعية والخوف من الانتقام دورًا في منع المحتجزين أو أفراد أسرهم من التحدث علنًا عن العنف الجنسي، مما يترك الانطباع بأن هذه الظاهرة منتشرة أكثر مما هو مفصل هنا.

• لم يتمكن المحتجزون بأي حال من الأحوال من مساءلة المتورطون عن العنف الجنسي الذي ارتُكب ضدهم. في الوقت الذي لا يجرم القانون المصري الاعتداء بالاغتصاب في أماكن الاحتجاز وغيره من الأفعال «المخلة بالشرف»، وحتى عندما يقدم المحتجزون شكاوى رسمية، لا يتم التحقيق في هذه الشكاوى بشكل صحيح.

أهم التوصيات:

• يجب أن تغطي تقارير مثل التقارير حول ممارسات حقوق الإنسان في مصر بشكل صريح العنف الجنسي الذي يرتكبه الموظفون في السجون.

• على المجلس القومي لحقوق الإنسان أن يتبنى على الفور تحقيقا مستقلاً في مزاعم استخدام التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، ومزاعم الاختفاء القسري.

• على مصر تبني تعريفات قانونية للاغتصاب والاعتداء الجنسي تتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك أشكال الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأفراد بغض النظر عن الجنس.

• على مصر أن تجعل لوائح السجون، خاصة فيما يتعلق باستخدام عمليات تفتيش تجاويف الأعضاء الخارجية، متوافقة مع القانونين المحلي والدولي ومعايير الصحة العامة.

• على مصر تسهيل زيارة السجون لمنظمات حقوق الإنسان المحايدة.

• يجب أن تستمر منظمات حقوق الإنسان في العمل من أجل زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون في مجال التحقيق في الانتهاكات وجهود المناصرة والدعوة إلى حماية حقوق المحتجزين بشكل يتجاوز تصنيفات المحتجزين «السياسيين» و «الجنائيين».

• يجب على منظمات حقوق الإنسان أن تضمن أن أي توثيق للانتهاكات داخل السجون يدخل في تصنيفاته تحديد لأنماط العنف الجنسي أو القائم على النوع الاجتماعي.

• يجب أن تسعي الهيئات المانحة لتوسيع الموارد الهادفة لزيادة مساحة العلاج النفسي لضحايا العنف الجنسي سواء داخل مصر وداخل مجتمعات المنفي، وتوسيع تمويل لهذه التدخلات.

لا أحد آمن:

مقدمة

مصر دولة سجنية. لذلك فهي تعتمد على الحجز والاعتقال وسلب الحرية كطريقة رئيسة للحكم حيث يجلب التهديد المستمر بالتطبيق التعسفي للقانون خوفًا سائدًا ودائمًا من عنف الدولة.[1] إن أعمال العنف الجنسي داخل أماكن الاحتجاز في مصر منتشرة وتحدث بشكل صارخ، والغرض منها هو تأكيد لامتداد سيطرة الدولة على أجساد وحيوات أولئك الذين تعتبرهم رعاياها. ويمكن النظر إلى ممارسات العنف الجنسي التي ترتكبها قوات الأمن على أنها أحد طرق القمع غير باهظة التكلفة، حيث يواجه الضحايا تكلفة اجتماعية وسياسية باهظة، بما فيها تكلفة كشفهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

من خلال منظور جندري، يمكننا أن نرى كيف تتقاطع مساحات العنف البنيوي والجسدي؛ فالعنف الجنسي ليس فقط وسيلة إخضاع أو عقاب أو إكراه محتجز معين، ولكنه يعكس معايير الجندر والجنس والدور الاستبدادي للدولة. وهو ما يظهر سواء من خلال تشكك حارسات السجن ومسؤولات الأمن عن عذرية المرأة أثناء إدخال أصابعها في مهبلها؛ أو تهديد ضابط الأمن الوطني بـ"إخصاء" الرجال من خلال اغتصابهم عبر إدخال عصا في فتحة شرجهم أو صعق أعضائهم التناسلية، وتوجيه إهانات جندرية ضد أعضاء مجتمع LGBTQ + ، وإجبارهم على إجراء فحوصات شرجية.[2]

تبدأ طقوس العنف في السجون بمجرد دخول المحتجزين بوابات السجن، وتستمر لما بعد إطلاق سراح المحتجز من مقر الاحتجاز. فهو نظام متكامل من الانتهاكات يحيط بالسجين وعائلته وأحبائه والمجتمع ككل.[3] في الوقت الذي تبنى فيه مدافعين عن حقوق الإنسان وحتى مسؤولي الدولة مصطلحات مثل السجناء «السياسيين» و «الجنائيين»، لإنشاء طريقة ما للتمييز بين أولئك الذين قد يستحقون أو لا يستحقون أشكالًا مختلفة من المناصرة، فإن المحتجزين من جميع المستويات والتصنيفات يتعرضون لعنف ممنهج داخل أماكن الاحتجاز تنتهك أبسط حقوق الإنسان الأساسية.

يستكشف هذا البحث هذا العنف من خلال منظور جندري وجنسي، بما في ذلك العنف الموجه ضد المحتجزين وعائلاتهم طوال الحياة السجنية، بدءًا من لحظة القبض، مرورًا بتجربة الاحتجاز، والتي تمتد إلى عائلتهم أو أحبابهم الذين يدخلون السجن.

على الرغم من تنوعه، فالعنف الجنسي في مصر هو وسيلة للتعذيب والإذلال الشديد، تُرتكب عمدًا ضد الرجال والنساء والأطفال والأشخاص العابرين وغير ثنائيي الجندر على حد سواء. فطوال عملية احتجازهم، تم توثيق تعرض المحتجزين لحالات الاغتصاب (عن طريق القضيب، والادوات، والأصابع)؛ التهديدات ومحاولات الاغتصاب؛ الصعق الكهربائي للأعضاء التناسلية، لمس الأعضاء التناسلية، وأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي على المحتجزين وأفراد أسرهم.

يشمل هذا البحث تحليل نتائج رصد وتوثيق 655 حالة عنف جنسي تم ارتكابها في الفترة بين 2015 إلى 2022. ويستمد المشروع مصادره من عدد كبير من مراجعة الشهادات أمام النيابة ووثائق المحكمة مع تحليل نتائج مقابلات مع عينة متنوعة من المحتجزين وعائلاتهم. نأمل من خلال هذا التقرير أن يتم الكشف عن مدي توغل العنف الجنسي في تجربة الاحتجاز في مصر، ومدي كونه أحد المنهجيات الراسخة لأداء الأجهزة الأمنية، ويمتد إلى ما وراء جدران وتجربة السجن. نأمل أيضًا أن نشجع المنطلقات الجندرية في الدراسات المستقبلية والتي تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يرتكبها ضباط الأمن داخل أماكن الاحتجاز وخارجه. أخيرًا، نأمل أن يؤدي هذا التقرير إلي تذكر ضحايا العنف الجنسي الذين تم إعدامهم، مثل محمود الأحمدي، وغيرهم ممن انتحروا بعد تعرضهم للعنف الجنسي في السجن، مثل سارة حجازي.

بعد استعراض منهجية التقرير، يواصل التقرير تسليط الضوء على حالات العنف الجنسي خلال دورة الاحتجاز، من خلال استعراض النتائج والتوصيات التي نقترحها في إطار فهم هذه الظاهرة المروعة ومحاولة حصارها.

655

حالة عنف جنسي تم ارتكابها في الفترة بين ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢

1 علي الرجال، " مجتمع الاشتباه الدائم " (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 19 أغسطس 2020. https://bit.ly/3LgQ4x0

2 لمزيد من الدراسة حول استخدام الدولة المصرية للعنف الجنسي الجندري كـ "منطق دولة أمنية"، انظر Amar، Paul. The Security Archipelago: Human-Security States، Sexuality Politics، and the End of Neoliberalism. Durham: Duke University Press، 2013.

3 مراسلات شخصية مع هنا السيسي، 23 مارس 2021.

لا أحد آمن:

منهجيات

أهداف البحث

يستكشف هذا البحث طبيعة العنف الجنسي والجندري خلال دورة الاحتجاز في مصر. فبينما ركزت بحوث سابقة على الانتهاكات داخل مقرات معينة احتجاز اشتهر حدوث العنف فيها سواء في أقسام شرطة أو سجون،[4] فإن هذا التقرير يأخذ في الاعتبار تجربة الاحتجاز بشكل شامل، ويحلل مختلف الانتهاكات التي تحدث من الأجهزة الأمنية. وبالرغم من أن معظم الانتهاكات يتعرض لها المحتجزون في المقام الأول، إلا أنها تمتد في العنف الجنسي أيضًا إلى أفراد عائلاتهم وأصدقائهم وحتى المحامين أثناء لحظات الاعتقال أو زيارات السجن. طوال دورة الاحتجاز بأكملها، ومنذ لحظة الاحتجاز إلى السجن، وحتى بعد الإفراج، نكشف استخدام العنف الجنسي كشكل من أشكال الإساءة، وحددنا مجموعة متنوعة من الوسائل التي أثرت بشدة على المحتجزين وأفراد أسرتهم وأحبائهم. يتسائل التقرير، ما هي أنواع العنف الجنسي الذي تمارسه السلطات في مراحل مختلفة من دورة الاحتجاز؟ بالإضافة إلى ذلك، ما هي الطبيعة الجندرية لهذا العنف؟ أخيرًا، يسأل التقرير ما هي الآثار النفسية أو الاجتماعية لحالات العنف هذه؟

تعريفات

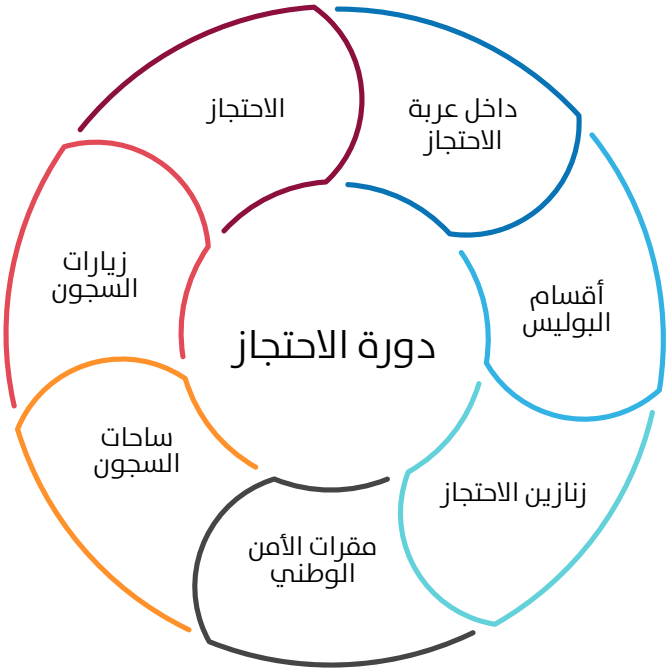

يسلط التقرير الضوء على مدى انتشار العنف الجنسي كممارسة منهجية تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وذلك بالنظر لمدي انتشاره طوال دورة الاحتجاز. باستخدام هذا المفهوم، فإننا نسعى لتسليط الضوء على سلسلة التفاعلات التي تحدث بين المحتجز في مقرات الاحتجاز، بدءًا منذ لحظة الاشتباك مع قوات انفاذ القانون. ونشير لـ"دورة الاحتجاز" في كناية عن دوامة تبدأ بلحظة القبض؛ وما يحدث في سيارات الشرطة، وما يتعلق بعملية الاحتجاز في أقسام الشرطة، وزنازين الاحتجاز، أو أماكن الاحتجاز غير النظامية، أو المعسكرات التي تستخدم كمراكز احتجاز، أو السجون، أو أي مكان آخر يسلب فيها حرية السجين من قِبَل الدولة. كما أننا نقصد بـ "دورة الاحتجاز" للإشارة إلى تعدي حالات العنف الجنسي هذه إلى المقربين من المحتجز، الذين يتعاملون مع مسؤولي الأمن أو السجن أثناء لحظات الاحتجاز أو زيارات السجن.

يستخدم التقرير أيضًا مصطلحي " محتجز جنائي " و " محتجز سياسي". فبينما يظل موضوعًا شائعًا للنقاش الحقوقي حول وضع تعريفات معبرّة لأي من المصطلحين، وهو ما لن نفعله هنا، إلا وأننا في إطار هذا التقرير نفرق بينهما من ذات المنظور الدولتي لنقول بأن الجنائيين هم الذين تتعامل معهم اجهزة الشرطة التقليدية بينما السياسين هم الذين يتعامل معهم جهاز الامن الوطني. ندرك تماما، كما سنحاول توضيحه ادناه، بأن هذه التفرقة بين هذه المصطلحات مخلّة وغير وافية وضارة لفهمنا، الا اننا نعتقد انها في هذا السياق مهمة من الناحية التحليلية كما سيتم شرحه ادناه. وعامة "المحتجز السياسي" هو أي محتجز يواجه تهماً تتعلق بتعبيره بمواقفه أو آرائه السياسية أو يتم استهدافه لكونه يشكل خطراً على سلطة الدولة، أما "المحتجز الجنائي" هو أي شخص يُحتجز بسبب عمل من أعمال العنف أو المخالفات التي قد تكون غير ذي طابع سياسي. وعامة، فإن هذه التعريفات مليئة بالتعقيدات، كما هو الحال في الدول القمعية، حيث قد يكون مجرد الاحتجاز بمثابة انتهاك للحقوق السياسية للإنسان. التعريفات غير وافية من منطلق آخر حيث انه قد يُنظر إلى احتجاز امرأة عابرة جنسيًا بسبب هويتها الجندرية تحت قانون اعتياد الفجور على أنه قضية جنائية من قبل الدولة، لكن من ناحية أخري قد

4 المفوضية المصرية للحقوق والحريات، " محطات للمهانة: تقرير عن الانتهاكات الجنسانية ضد النساء وذوات الهويات الجنسية غير النمطية في منظومة العدالة الجنائية" "، تمت الزيارة في 10 مارس / آذار 2022، https://bit.ly/3wFgrc2 الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "منسيات في القناطر: انتهاكات حقوق النساء المحتجزات داخل سجن القناطر" 22 يناير 2020، https://bit.ly/3izGV6H، هيومن رايتس ووتش"مصر: انتهاكات قوات الأمن وتعذيب أفراد مجتمع الميم"، 1 أكتوبر / تشرين الأول 2020، https://www.hrw.org/news/2020/10/01/egypt-security-forces-abuse-tor-ture-lgbt-people

تعتبر نفس القضية سياسية، من قِبل من هم خارج الدولة.

يتعامل التقرير أيضًا مع مفاهيم اوسع للعنف الجنسي، حيث لا يشير القانون المصري إلي الأشكال المختلفة من الاعتداء الجنسي إلا أن التقرير يتطرق لبمفهوم القانون المصري للاغتصاب وهتك العرض. فوفقًا لقانون العقوبات المادة 267، يُشار إلى الاغتصاب بأنه: "من واقع أنثى بغير رضاها يُعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد."[5] وفي الإشارة لهتك العرض وفقًا المادة 268 من قانون العقوبات يدخل تحته مجموعة واسعة من الاعتداءات، والتي تتراوح من لمس أو كشف الأعضاء التناسلية إلى حالات قيام الجاني بإدخال قضيبه في فم الضحية أو عصا في فتحة الشرج. لا يفرق القانون بين اللمس الذي يحدث فوق الثوب أو تحته وينطبق على أي جزء من الجسم والذي قد يتم اعتباره "غير لائق". بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القانون المصري أن عملية هتك العرض إذا كان الجاني ينوي ارتكاب فعل ينتهك الحشمة للضحية. في حين أن الغالبية العظمى من الشهادات التي يوردها التقرير يمكن اعتبارها نمط من انماط هتك العِرض، الا ان هذه التعريفات للشمولية وتحديد أنواع وشدة العنف الجنسي الذي تم التعرض له في دورة الاحتجاز في مصر. علاوة على ذلك، فان تعريف التعذيب في القانون المصري (كما هو معرف في المادة 129 من القانون الجنائي) لا يتحقق الا اذا كان الامر متعلقا بجلب المعلومات. الاعتداءات لاغراض غير الحصول على معلومات من المعتقلين، طبق هذا التعريف، لا تُعد تعذيبا. التعريف بهذا الشكل قاصر بالضرورة حيث ان -وكما سنسرد لاحقا- الاجهزة الامنية تقوم بالتعذيب على مراحل مختلفة من دوامة الاحتجاز ولأسباب مختلفة. تعبر المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية والتعريفات الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان لأنواع الاعتداء محاور التوثيق في بحثنا بشكل اكبر. يتعامل التقرير مع العنف الجنسي كما حددته المحكمة الجنائية الدولية في قضية النائب العام ضد أكايسو: "العنف الجنسي، الذي يشمل الاغتصاب، مثل أي فعل ذي طبيعة جنسية على شخص في ظل ظروف قسرية، ولا يقتصر العنف الجنسي على الاعتداء الجسدي، حيث قد يشمل الأفعال التي لا تنطوي على إيلاج أو اتصال جسدي".[6]

> العنف الجنسي، الذي يشمل الاغتصاب، مثل أي فعل ذي طبيعة جنسية على شخص في ظل ظروف قسرية، ولا يقتصر العنف الجنسي على الاعتداء الجسدي، حيث قد يشمل الأفعال التي لا تنطوي على إيلاج أو اتصال جسدي
>
> - المحكمة الجنائية الدولية

يسمح لنا هذا التعريف بالتعرف على الانتهاكات التي ندرسها بشكل كامل وتفصيلي بعيدًا عن علاقتها بالآداب العامة أو الأخلاق، فضلًا عن ضرورة التعرض للمعايير الجندرية أو الجنسية الخاصة بالضحية، وبعيدًا عن طبيعة نية الجاني. علاوة على ذلك، فإن إدخال أجزاء من القانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا التقرير يسمح لنا بالتفكير في الاعتداءات بطريقة أكثر دقة. حيث يتخذ التقرير موقفًا مفاده أن الاغتصاب، على النحو المحدد في قضية النائب العام ضد أنتو فورونديجا، حيث حكمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) بأن الاغتصاب هو: "الإيلاج الجنسي، مهما كان طفيفًا، هو استخدام الجاني قضيبه أو أي شيء آخر في لوضعه في المهبل أو الشرج للضحية؛ أو في فمه، عن طريق الإكراه أو القوة أو التهديد باستخدام القوة ضد ضحية أو شخص ثالث".[7] فكرة الايلاج هنا مهمة لأنها تسمح لنا بالتفكير في عمليات التفتيش داخل تجاويف الأعضاء الخارجية والفحوصات الشرجية باعتبارها حالات اغتصاب، وليست اعتداء جنسي فقط.[8]

في هذا التقرير، نشير أيضًا إلى "ضحايا" العنف الجنسي و "الناجيات" منه. نحن لا نستخدم هذه المصطلحات بالتبادل؛ لكن نود لفت الانتباه إلى حقيقة أن الدولة وضباطها قد ارتكبوا جرائم شنيعة لها عواقب وخيمة وطويلة الأمد ، وكذلك تسليط الضوء إلى الطريقة التي يظهرها الناجون من العنف الجنسي في محاولتهم استعادة السيطرة على حياتهم وتجاربهم. نحن ندرك أن طريق الضحية إلى النجاة ليس ممهدًا في كل الأحوال، وعليه سنحاول أن نفرد هذا في الأقسام الخاصة بالآثار النفسية للعنف الجنسي.

---

5 تم الاطلاع في 11 مارس / آذار 2022

6 المدعي العام ضد أكايسو، الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، رقم. المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا- 1998) T-4-96)

7 المدعي العام ضد Anto Furundzija (1999) 38 ILM 317

8 لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر: Catharine A. MacKinnon، "Defining Rape Internationally: A Comment on Akayesu Essay،" Columbia Journal of Transnational Law 44، no. 3 (2006 2005): 940-58.

جمع البيانات

يفحص هذا التقرير حالات العنف الجنسي التي حدثت في الفترة بين 2015 إلى 2022. اعتمد التقرير على عدد لا يحصى من المصادر. كما هو مبين أدناه (الجدول 1)، يتضمن التقرير تحليل المقابلات والوثائق التي قدمها الضحايا وعائلاتهم ووثائق القضايا والشهود على حالات الاعتداء الجنسي، والتوثيق مع المحامين ومنظمات حقوق الإنسان. كما راجع فريق البحث وثائق أولية المرتبطة بالحالات، بما في ذلك ملفات الاستجواب مع المتهمين أمام النيابة.

الجدول 1 عدد حالات العنف الجنسي من خلال التوثيق

الأشخاص الموثق معهم	عدد الحالات
عائلة ضحية	421
ضحية	34
محام/ منظمة حقوقية	127
شاهد عيان على العنف	7
وثائق قضية	66
الإجمالي	655

في ظل غياب القدرة على اختيار عينة عشوائية من نزلاء السجون في مصر، أو حتى مجموعة من السجناء السابقين، فقد اعتمدنا على أشكال مختلفة من البيانات لنكون ممثلين قدر الإمكان. تم تحديد مقابلات مع محامين من منظمات حقوقية مختلفة تركز على مصر، وبنظرية كرة الثلج، ساعدونا هؤلاء المحامين على ربطنا بزملاء آخرين أو موكلين لهم لمشاركة تجاربهم في تجربة أو توثيق الاعتداء الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، أخذنا عينة عشوائية من قاعدة بيانات لحالات الاختفاء القسري في مصر وفحصنا الوثائق التي أجرتها منظمات حقوق الإنسان المحلية لتحديد حالات العنف الجنسي. أخيرًا، اعتمدت الحالات التي اعتمدت على وثائق القضية ونصوص الاستجواب على حالات سبق توثيقها من قبل الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. قامت الجبهة المصرية بتحليل أوامر الإحالة بما تتضمنه من بيانات المتهمين وقراءة ملف القضية بالكامل للوقوف على الانتهاكات التي واجهوها. لأغراض هذا التقرير، قمنا بمراجعة وإعادة تصنيف حالات التعذيب الموثقة مسبقًا لتحديد حالات العنف الجنسي.

علاوة على ذلك، نعتقد أن عدد الحالات التي أمكن تحديدها وتوثيقها في هذا التقرير تمثل فقط جزءًا بسيطًا من العدد الفعلي لحالات الاعتداء الجنسي في مصر خلال الفترة الزمنية المحددة. فبصفتنا منظمات في الأغلب تعمل في مجال البحث في مجال الحقوق السياسية والمدنية، فإن أكثر الحالات التي نتعرض لها هي حالات "المحتجزين السياسيين"، الأمر الذي يستثني شريحة كبيرة من نزلاء السجون والمشار إليهم باسم "المحتجزين الجنائيين"، حيث تشير المقابلات التي أجريناها مع المحامين والباحثين إلى أن الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء المحتجزين لها يمكن أن تكون أكثر فداحة وخطورة. شارك نشطاء حقوق الإنسان أيضًا أن هذا العنف الجنسي يطال أيضًا أعضاء مجتمع LGBTQ + بشكل كبير، حيث يتم احتجاز العديد منهم كـ "جنائيين" بحكم هوياتهم الجنسية.

ثانيًا، نظرًا لطبيعة النظام الاستبدادي، وكما وثق المحامون في هذا التقرير وغيره، لا يستطيع جميع المتهمين بأن يتم تمثيلهم من قبل محامين، وذلك بالنسبة لآلاف المحتجزين في مصر البالغ عددهم حوالي 120 ألف محتجز--وفقًا لتقديرات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. كما إن الوصول إلى المكاتب القانونية أو منظمات حقوق الإنسان تمثل عقبة أمام العديد من العائلات،[9] بل ويُنظر إليه أحيانًا على أنه امتياز. علاوة على ذلك، حتى عندما يكون من الممكن تحصيل التمثيل القانوني، غالبًا ما يتم تهديد المتهمين بأن مشاركة أي تفاصيل عن التعذيب والانتهاكات مع النيابة سيؤدي إلى عواقب وخيمة. أحيانًا يتعرض متهمون، تم اخفائهم قسريًا، لاستجوابات وهمية داخل مقرات الاحتجاز للتأكد من أن المتهمين لن يبلغوا عن أي من التعذيب الذي تعرضوا له، يكون من الصعب على المحامي في هذه الظروف، الوصول إلى نصوص سجلات هذه التحقيقات والاستجوابات الوهمية، الأمر الذي يؤثر على عدد من الحالات التي يمكن تحديدها وتحليلها.

9 في انتظارك 78 سجناً، منها 35 سجناً بُنيت بعد ثورة يناير "عن الأوضاع الصعبة للسجناء والسجون في مصر" (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 11 أبريل / نيسان 2021 https://www.anhri.info/?p=23353

منهجية المقابلات

يسلط التقرير الضوء على نتائج رصد وتوثيق 655 حالة عنف واعتداء جنسي تعرض لها 544 ضحية، ويتضمن التقرير تحليل مقابلات مكثفة مع ضحايا وأفراد عائلات ومحامين وخبراء في الموضوع على مدى ثمانية أشهر في الفترة بين (يونيو 2021 - فبراير 2022).

اتبعت جميع المقابلات التي أجريناها نهجًا حساسًا للصدمات يضع الصحة النفسية للضحية كاعتبار أساسي، تليها عملية جمع البيانات. لقد أولينا اهتمامًا خاصًا للضغوط النفسية التي تعرض لها الضحايا، وعرضنا أثناء المقابلات إنهاء واستئناف التوثيق في وقت لاحق، وعرضنا ربط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بموارد الاستشارات النفسية إذا لزم الأمر. وأخيراً، استبدل التقرير أسماء الضحايا بأسماء مستعارة بحيث لا يتوافق أي من الأسماء المذكورة مع أسماء الأشخاص الذين وثقنا معهم، لضمان عدم تعرض الاجهزة الامنية لهم.

لا أحد آمن:

دراسات الحالة

عملية القبض

يبدأ الجزء الأول من دورة الاحتجاز بعملية إلقاء القبض. جميع حالات القبض التي وثقناها خلال هذه المرحلة تمت بدون إظهار أوامر قضائية من قبل جهات الضبط، حيث يقوم الضباط في هذه المرحلة باقتحام المنازل وتنفيذ مجموعة واسعة من الانتهاكات، والتي تكون بعضها على أساس جندري.

أشارت حالة واحدة للعنف جنسي ضد مريم، وهي ابنة شخص مطلوب لدى الشرطة لأسباب سياسية. فبعد اقتحام منزلهم، طالب ضباط جهاز الأمن الوطني - وبعضهم من الملثمين- من أفراد الأسرة بالكشف عن مكان والدهم. وبعد الرفض، وفي خضم الاستجوابات حول مكان وجوده، أمر الضابط المشرف على العملية بتمزيق ملابس مريم بالكامل. وشرع الضباط في القيام بذلك، ونزعوا حجابها وملابس نومها حتى أصبحت عارية تمامًا. لم يتوقف الأمر على هذا، بل واصل امناء الشرطة في ضربها ومسكوا ثدييها وأعضائها التناسلية. مريم التي كانت حامل في ذلك الوقت، توسلت إليهن بالتوقف، وصرخت أن هذا قد يؤدي إلى إجهاض طفلها الذي لم يولد بعد. عندما علم الضابط أنها حامل، دفعها أرضًا وداس على بطنها. تزامن الضرب مع سيل عارم من السباب والقذف الجنسيين حيث صرخ بها الضابط انها "بنت شرموطة." وقعت هذه الاعتداءات على مرأى من طفلة مريم الصغيرة، حيث احتجزها ضابط في غرفة المعيشة بمنزلهم مطالبا منها أن تكون شاهدة على هذا المشهد.

أشارت المقابلات التي أجريناها مع الباحثين إلى أن الحالات المماثلة ليست قليلة. فالطبيعة الجندرية للهجوم هنا واضحة.[10] فالشتائم والاهانات الجنسية التي تم الصراخ بهاعلى مريم تسلط الضوء على نية الضابط لإهانتها، من خلال مهاجمة حياءها. بالإضافة إلى ذلك، تم ارتكاب فعل الانتهاك امام زوجها بهدف الضغط عليه. كان هناك تعمد واضح من الضابط المسئول لفعل ذلك بمريم، وليس بالزوج، مما يؤكد بشكل أكبر على تعمد العنف الجنسي والإساءة النفسية، فضلًا عن أن إجبار الرجل على مشاهدة زوجته "مهانة" سيكون أسوأ من التعذيب الجسدي له، حيث سيجعل الرجل يؤذي نفسه بنفسه على إثر هذا.[11]

وبالنظر إلى أن ضباط الأمن متعمدون في استخدامهم للعنف الجنسي على أساس جندري، غالبًا ما تكون عمليات القبض على أفراد مجتمع الميم مليئة بحالات العنف الجنسي. في مقابلة أجريت مع محامية حقوقية، تحدثت عما تعرض له رجل مثلي الجنس في مصر. كان خالد[12] في طريقه لمقابلة رجل قابله عبر تطبيق Grindr، وهو تطبيق مخصص للتواصل الاجتماعي بين الأشخاص من مجتمع مجتمع الميم/عين. وفي منزل رفيقه، أدرك أنه محاصر وأن مواعدته كانت مع ضابط شرطة استدرجه للقبض عليه. تعرض خالد للضرب على أيدي ضباط الشرطة، وتم الاعتداء اللفظي عليه، والاغتصاب بإدخال الضباط أصابع داخل فتحة شرجه. أكد باحث مختص في أوضاع مجتمع LGBTQ + في مصر أن الوقوع في مصايد الكترونية من خلال تطبيقات مثل Grindr أصبحت وسيلة شائعة لاستهداف الأقليات الجنسية في مصر. يسلط تقرير صدر عام 2017 عن المبادرة المصرية لحقوق الأشخاص الضوء على الطبيعة الواسعة الانتشار

10 مراسلات شخصية مع هانا السيسي، 23 مارس 2021. تبحث في أطروحتها الطبيعة الجندرية لعنف الدولة في منظومة الاحتجاز في مصر.

11 سميرة أغاسي، الهوية الذكورية في روايات الشرق العربي منذ عام 1967 مطبعة جامعة سيراكيوز، 2009).؛ مراسلات شخصية مع هانا السيسي، 23 مارس 2021. عمل أغاشي والسيسي بشكل تنظيري حول طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل من مصر وسوريا، وهو ما يبرزه هذا التحليل على وجه التحديد.

12 بناءً على الحالة رقم A586

لهذه النوع من عمليات القبض بهذه الطريقة.[13]

الجدول 2 حالات العنف الجنسي خلال عملية القبض

نوع الاعتداء الجنسي	أنثى ♀	ذكر ♂	العدد الاجمالي
التعرية القسرية	1	-	1
لمس الأعضاء التناسلية	1	-	1
اغتصاب بالإصبع	-	1	1
العدد الإجمالي	2	1	3

في أقسام الشرطة

دورة الاحتجاز لا تتحرك بالضرورة بتسلسل منطقي. فعلى عكس الأشخاص المقبوض عليهم بتهم جنائية، والذين يتم نقلهم إلى قسم الشرطة بعد القبض عليهم باعتبار أن هذه هي الخطوة التالية المعتادة. يختلف الأمر بالنسبة للمحتجزين السياسيين، حيث يتم فحص بعضهم في أقسام الشرطة في البداية، بينما يتم إرسال البعض الآخر إلى غرف ومقرات تابعة لجهاز الأمن الوطني داخل أقسام الشرطة (أو خارجها)، كما يتم احتجازهم وإخفائهم أيضًا في أماكن غير معلنة.

يسلط التقرير الضوء على أقسام الشرطة باعتبارها مكانًا حيويًا في دورة الاحتجاز لأنه يشبه ما يمكن اعتباره مركزًا لفحص المحتجزين، بما فيهم المحتجزين السياسيين والجنائيين. في زنازين الأقسام يتم ممارسة العديد من الانتهاكات، حيث يتم استجواب الناس وتعذيبهم، فضلًا عن كونها أماكن لاحتجاز الأشخاص الخاضعين للمراقبة الشرطية أو التدابير الاحترازية.[14] رصد البحث 57 حالة عنف جنسي داخل أقسام الشرطة، تراوحت فيها حالات العنف الجنسي التي تعرض لها الرجال من التحرش إلى الاغتصاب بأداة. ذكرت مقابلة مع محامية كانت متواجدة مع محتجزأنه طُلب من رجل محتجز بتهمة جنائية القرفصة في طابور جنبًا إلى جنب مع محتجزين آخرين. ولدى رفضه، قام ضابط بالتوجه نحوه وأمسكه من قضيبه وخصيتيه واستمر في إحكام قبضته ولف قبضته وهو يصرخ "ما الذي لا تريد أن تفعله يا خول؟!" جلس المحتجز في وضع القرفصاء كما طُلب منه بينما خفف الضابط قبضته.

وثق التقرير أيضًا 18 حالة تعرض فيها رجال للصعق بالكهرباء في أعضائهم التناسلية كأحد أشكال للتعذيب.[15] في عام 2020، وفقًا لعائلته، تعرض محمود للضرب المبرح في مركز للشرطة وصُعق بالكهرباء في أعضائه التناسلية وكذلك في أجزاء مختلفة من جسده. وتم تجريد محتجز آخر،[16] توفيق،[17] جرِّد من ملابسه وصُعق بالكهرباء في أعضائه التناسلية ورجليه. انماط الانتهاكات الجنسية متعددة ومتجاوزة للصعق بالكهرباء فقط.[18] فبحسب محاميه، تعرض مازن للصعق بالكهرباء في أجزاء مختلفة من جسده، بما في ذلك أعضائه التناسلية. وأضاف المحامي أن مازن كان "معصوب العينين، ومقيد اليدين والمعصمين خلف ظهره، وتم تعليقه أثناء الاستجواب، حيث أجبر على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها. تم بعد ذلك اغتصاب مازن بأداة حيث قام ضباط في قسم الشرطة

13 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "المصيدة: عقاب الاختلاف الجنسي في مصر" (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22 نوفمبر 2017). https://bit.ly/37OvbuG

14 عندما يتم إطلاق سراح المحتجزين من السجن، أحيانًا ما يُطلب منهم التردد على قسم الشرطة التابعين له إما لفترات زمنية محددة (12 ساعة) أو لمزيد من عمليات التفتيش الروتينية التي يمكن أن تتراوح من 15 دقيقة إلى ساعات. الأول يكون بحكم من المحكمة، على غرار ما عانى منه علاء عبد الفتاح قبيل إعادة احتجازه، والأخير هو اجراء احترازي يقوم به المحتجز كبديل للحبس الاحتياطي أو كإجراء متابعة بأمر من ضابط الأمن الوطني كإجراء تعسفي. في حين أن الأوامر القضائية الصادرة من المحكمة تكون محددة زمنياً، إلا إجراءات المتابعة من قبل جهاز الأمن الوطني ليس لها تاريخ انتهاء رسمي.

15 تظهر توثيقاتنا أن هناك طريقتين لهذا؛ إما باستخدام أجهزة الصعق الكهربائي على الأعضاء التناسلية مباشرة أو بلف الأسلاك الكهربية المكشوفة حول الأعضاء التناسلية.

16 بناءً على الحالة رقم A258

17 بناءً على الحالة رقم A632

18 بناءً على الحالة رقم A69

بوضع عصا في فتحة شرجه". وبحسب المحامي، لم يتمكن المحتجز من رؤية الجاني ولم يكن على علم بمكان وجوده في ذلك الوقت.

كما ان التقرير وثق 10 حالات من حالات العنف الجنسي ضد النساء في أقسام الشرطة. تتذكر زينة تجربتها، موضحة:

"قالت [الحارسة]،" سأقوم بتفتيش الجميع هنا" طُلب مني الوقوف في مكان قريب من فتحة تهوية في المكان كانت مفتوحة من كلا الجانبين. من خلال الفتحة، يمكنك أن ترى ما يحدث على جانبي الجدار، مما يعني أن الرجال يمكنهم رؤيتي. طلبت مني المرأة أن أتجرد من ثيابي. رفضت. صرخت "هل ستخلعين ملابسك، أم تريدني أن أفعل ذلك بنفسي؟"، وشرعت في تمزيق ملابسي وبدأت في البكاء. خلعت كل ملابسي ولمست صدري وقالت: 'انت بنت انت؟ هذه أثداء سيدة وليست عذراء.' وحفرت أظافرها بعمق بدَاخلها ظَنت أن جلدي سيتمزق في يديها. طلبت مني الجلوس بوضعية القرفصاء والوقوف عدة مرات وأجبرتني على استخدام الحمام أمامها " [19]

قالت زينة أيضًا أن هذه التجربة أصابتها بصدمة حد أنها لم تستطع التحدث لاربعة ايام متتالية.

في حادثة أخرى، تتذكر ندى تجربتها عندما حاصرها ضابط ذكر وتحرش بها "في كل جزء من جسدها"[20] وأضافت أن الضابط حاول تقبيل رقبتها بقوة. دفعته بعيدًا، وهي تصرخ وتصرخ، وقال إلى أنه كان "يمزح" معها فقط. في اليوم التالي، فعل الضابط الشيء نفسه وقال "تعالي، دعني ألتقط صورة معك"[21] عندما ابتعدت، أمسك الضابط بي، وجذبني بالقرب منه، ولمس ثديي كما يفعل الناس في الشوارع عندما يقومون بالتحرش بنا، ثم ضحك كما لو كان يمزح".[22]

بالاضافة الى حالات التعرية القسرية، فان التقرير وثّق حالة واحدة على الاقل من الصعق بالكهرباء في الاعضاء التناسلية . كما انه أفاد عدد من المحتجزين بأنهم شهدوا حالات عنف جنسي في أقسام الشرطة. تتذكر إحداهما أنها رأت ضابطا يحاصر فتاة محتجزة بتهمة جنائية ويحاول تقبيلها بالقوة. تروي أنه بعد رؤيتها، وإدراك أنها محتجزة سياسيًا، ترك الفتاة التي اعتدى عليها بمفردها. وتذكر محتجزة أخرى أن امرأتين من زنزانتها نُقلت إلى مكتب الضابط، ثم سمعتهم يصرخون أثناء مطالبته النساء بخلع ملابسهن.

"عادت الفتيات مكبلات الأيدي ومعصميهن وراء ظهورهن، وأقدامهن مكبلة أيضًا، وهن عاريات تمامًا. علمنا لاحقًا أنهما تعرضا للاغتصاب من قبل ضابط الشرطة" [23]

بالنسبة لأعضاء مجتمع الميم/عين، فأقسام الشرطة تشكل مكانًا أساسيًا يتعرضون فيه للاعتداءات الجنسية. إن الطبيعة الجندرية للعنف الجنسي واضحة جدًا في هذه الحالات، حيث يحدث الإيذاء غالبًا وسط سيل من الإهانات المعادية للمثليين من قبل كل من الضابط والمحتجزين الآخرين في الزنازين. يشتهر امناء الشرطة والضباط

19 بناءً على الحالة رقم A132
20 بناءً على الحالة رقم A134
21 بناءً على الحالة رقم A134
22 بناءً على الحالة رقم A134
23 بناءً على الحالة رقم A591

بقبضهم على أعضاء مجتمع الميم/عين، وخاصة الرجال المثليين، والنساء العابرات جنسيًا، والأشخاص غير ثنائيي الجندر من أعضائهم التناسلية. إن إمساك شخص من الخلف أو دفع إصبع في فتحة شرجه، يستخدم كوسيلة لإهانة المحتجزين عبر الإشارة إلى افتقارهم إلي الرجولة.[24] وطبقاً لمقابلة أجريت مع محامٍ حقوقي، فإن الضباط يطالبون هؤلاء المحتجزين بأداء مجموعة متنوعة من المهام اليومية، وينعتونهم فقط بـ " الخولات".

يتعدى هذا العنف المبني على الطبيعة الجندرية الواقع على هؤلاء المحتجزين، ليقع أحيانًا من قبل محتجزين آخرين. في تذكرهم لحالات اغتصاب أحد اللاجئين، أشار باحث الحقوقي لقضية محتجز اسمه محمود: "امناء الشرطة يخبرون المحتجزين في زنزانة الاحتجاز، 'ده خول. اغتصبوه. استمتعوا به.'" تعرض محمود لاحقًا للاغتصاب في قسم الشرطة من قبل رجلين مختلفين. كما تم اغتصاب شخص آخر غير ثنائي الجندر وهو لاجئ من قبل محتجز جنائي آخر. في مقابلة مع احد الضحايا، يتذكر علاء الأوقات التي تعرض فيها للاغتصاب وكيف حدث ذلك:

> في زنزانة الحجز في مركز الشرطة، تنكشف هويتنا الجندرية على الفور تقريبًا. يتعامل الضباط معنا بشكل مختلف عن باقي المحتجزين. أثناء وجودي في الحمام في الزنزانة، على سبيل المثال، كان أحد المحتجزين يقترب مني بقضيبه المنتصب ويطالبني بلمسه أو ممارسة الجنس الفموي. الرفض كان صعبًا لأنه يمكنك أن تتعرض للضرب المبرح. كان النوم مشكلة أخرى. كنا ننام جميعًا بالقرب من بعضنا البعض على الأرض بسبب الاكتظاظ. أثناء النوم ذات ليلة، شعرت بقضيب منتصب في أسفل ظهري. قبل أن أصرخ أو أقوم بأي حركات، وضع المحتجز الذي يحاول اغتصابي شفرة حلاقة تشير إلى أن أي حركات من جانبي ستؤدي إلى رد فعل عنيف منه. لقد رفضت وقاتلت بقدر ما استطعت ذلك الوقت. كان هناك مرتين اخرتين حيث لم أستطع المقاومة. تعرضت للاغتصاب مرتين في وقتين منفصلين بنفس الطريقة

بالنسبة للنساء العابرات جنسيًا، غالبًا ما تكون أقسام الشرطة أماكن للعنف الجنسي أيضًا ضدهم. سارة امرأة عابرة للجنس،[26] كانت ستقابل شخصًا من خلال تطبيق Grindr قبل أن تدرك أنها وقعت في فخ، حيث وجدت سيارة شرطة تنتظرها وقام ضابط باحتجازها ومرافقتها إلى قسم الشرطة، حيث مكثت في القسم مدة ثلاثة أشهر. وبحسب باحثة حقوقية عملت على قضيتها، فقد استيقظت عدة مرات على محتجزين يحاولون اغتصابها أثناء نومها. وأشارت الباحثة إلى أن سارة تعرضت للاغتصاب مرة واحدة على الأقل من قبل أحد المحتجزين في قسم الشرطة.

رصد التقرير ما لا يقل عن سبع حالات لفحوصات شرجية لرجال مثليين وامرأة متحولة جنسيًا. كان أحد هؤلاء المحتجزين على الأقل قاصرًا.

حددنا ثلاث حوادث إضافية من العنف الجنسي والعنف ضد القصر. في إحدى الحالات، جُرد ولد يبلغ من العمر 15 عامًا من ملابسه وصُعق بالكهرباء بشدة في أعضائه التناسلية وساقيه لدرجة أنه أصيب بجروح أبلغت الأسرة الباحثين عنها.

24 أغاسي، الهوية الذكورية في رواية الشرق العربي منذ عام 1967 . ؛ مراسلات شخصية مع هانا السيسي، 23 مارس 2021. عمل أغاشي والسيسي التنظيري حول طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر وسوريا يبرز هذا التحليل على وجه التحديد.

25 بناءً على الحالة رقم A655

26 بناءً على الحالة رقم A644

الجدول٣ حالات العنف الجنسي في أقسام الشرطة

أنماط الانتهاكات	أنثي	ذكر	ذكر عابر جنسيًا	أنثي عابرة جنسيًا	غير ثنائي الجندر	العدد الإجمالي
اعتداء جنسي	1					1
تعرية قسرية	3	2	1	1		7
اختبارات شرجية	-	3	1	3		7
الصعق الكهربائي في الأعضاء التناسلية	1	18				19
لمس الأعضاء التناسلية	2	3	1	2	3	11
محاولة اغتصاب	1			1		2
اغتصاب بأداة		1		1		2
اغتصاب بقضيب	2	2		1	3	8
العدد الإجمالي	10	29	3	9	6	57

في مقرات جهاز الأمن الوطني

تشير نتائج بحثنا إلى أن العنف الجنسي يحدث في أغلب الأحيان في مقرات جهاز الأمن الوطني، لدرجة يمكن معها القول بأنه أمر شبه منهجي وشائع أن يتم الاحتجاز في هذه المقرات. فمن بين 655 حالة عنف جنسي قمنا بتوثيقها، حدثت 523 منها في مواقع تابعة لجهاز الأمن الوطني. تراوحت هذه الانتهاكات بين الصعق بالكهرباء في الأعضاء التناسلية إلى الاغتصاب (عن طريق الفم و/ أو الشرج و / أو المهبل)، وتم ارتكابها ضد الرجال والنساء والأفراد العابرين أو غير ثنائيي الجندر.

أكثر أشكال العنف الجنسي التي تم توثيقها في مقرات جهاز الأمن الوطني هي الصعق الكهربائي للأعضاء التناسلية. حكي رأفت، أحد المحتجزين، حول ما تعرض له أمام النيابة قائلاً:

> في كل مرة يصعقونني فيها بالكهرباء، كانوا يضعون كرسيًا بين ساقيّ، ويقيّدون يدي خلف ظهري ويصعقونني بالكهرباء بينما كانوا يستمعون إلى الأغاني على هواتفهم. [..] كانوا يعلقونني من السقف لمدة يومين ويقولون، "احنا الأمن الوطني، هنقتلك ونلفك بالبطانيات نرميك في المجاري." كانوا يفعلون كل هذا وأنا معصوب العينين. كانوا يجعلونني أقف عارياً في منتصف المكتب ويضربونني بعصا. لكموني وصفعوني على وجهي. استمر هذا لمدة 14 يومًا. سألتهم عن دواء السكر الخاص بي وعن حساسية الجلد لكن تجاهلوني تمامًا. لاحقًا نقلوني إلى معسكر في دمياط حيث مكثت هناك لمدة يومين وتعرضت للضرب والصعق بالكهرباء والسب حتى أتيت إلى هنا [أمام وكيل النيابة] اليوم.[27]

أفاد محتجز آخر، يدعى شادي، لوكيل النائب العام بأن معصميه وكاحليه كانا مربوطين ببعضهما البعض، وأنه تم وضع عصا في المنتصف، واستخدمت هذه العصا لرفعه عن الأرض، كما تم ربط سلكين كهربائيين حول ساقيه وسلكين كهربائيين وآخر ثالث حول خصيتيه. كما أفاد محتجزون آخرون بتعرضهم للصعق بالكهرباء في فتحات شرجهم. أحمد، على سبيل المثال، أبلغ وكيل النيابة أنه جُرد من ملابسه وكُبلت يديه ورجليه إلى كرسي معدني وأنه تعرض للصعق بالكهرباء في فتحة شرجه.[28]

27 بناءً على الحالة رقم A3

28 بناءً على الحالة رقم A48

يتم استخدام الصعق الكهربائي في الأعضاء التناسلية كوسيلة من وسائل التعذيب كعقاب و/ أو كإكراه على الإدلاء باعترافات؛ أيضًا يمتد التهديد بالصعق الكهربائي للأعضاء التناسلية إلى أفراد الأسرة. سرد مروان ما حدث له لوكيل النيابة أثناء التحقيق معه قائلًا:

> في اليوم الثاني عذبني الضابط بنفس الطريقة وطرح نفس الأسئلة. في اليوم الثالث، أعطاني الضابط ورقة وقال لي أن أحفظ وأقرأ المعلومات الموجودة فيها. كانت تحتوي على أسماء أشخاص وتفجيرات لم يكن لدي أدنى فكرة عنها. بعد أن حفظتها، أخبرني أنه سيصوّرني وأنا أتلو [هذه الاعترافات]. رفضت. [..] تم تصويري وقلت ما يريد الضابط مني أن أقوله. قبل أن أذهب إلى مكتب النيابة العامة ليلًا، قال لي [ضابط الأمن الوطني] إنني إذا أنكرت أيًا من الجرائم التي اعترفت بها للتو، فسيرسل إليّ ضابطًا في السجن وأنني أعرف ما سيحدث بعد ذلك. كما هُددت بتعرض والدي ووالدتي وخطيبتي للإيذاء إذا لم أفعل ما يريده [29]

بعد صعقه بالكهرباء في أعضائه التناسلية عدة مرات، أفاد محتجز آخر بأنه تعرض للتهديد باغتصاب زوجته إذا لم يعترف بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.[30] وصف أحد المحتجزين في قضية أخرى بعضًا من أشكال التعذيب التي تعرض لها قبل أن يذكر لوكيل النيابة بأن "الاعترافات التي قلتها في المرة الماضية كانت تحت ضغط جهاز الأمن الوطني، حيث تعرضت للتعذيب الشديد والإكراه عليها."[31] نفس المحتجز يفسر تعذيبه، متذكراً أن ضباط الأمن الوطني:

"وضعوا سلكين كهربائيين على أصابع قدمي وربطوهما بمصدر كهرباء عالي الجهد. بعد ذلك نزعوا ملابسي ووضعوا عصا تحت ركبتيّ بينما كانت يداي مكبّلة بالأصفاد وعلى ساقيّ. تم رفعي في وضع يسمونه الشواية، حيث تناوب ضابطان على صعقي بالكهرباء في أعضائي التناسلية وفي جميع أنحاء جسدي بالكامل."[32]

اشار أحد المحتجزين لتعرضه للصعق بالكهرباء في قضيبه وكذلك في أجزاء أخرى من جسده، ولم يتم إرساله إلى النيابة العامة إلا بعد التئام جروحه.[33] تكمن أهمية ذلك في أنه في بعض الحالات، إذا كانت الجروح واضحة أو إذا قررت النيابة العامة الوقوف على طبيعة هذه الآثار والجروح، فقد يتم تمكين المحتجزين من أن يتم رؤيتهم من قبل طبيب مختص، يقوم بفحص هذه الجروح وتسجيلها.

وثق التقرير أيضًا 10 حالات اغتصب فيها ضباط من جهاز الأمن الوطني محتجزين من خلال إدخال عصا في فتحاتهم الشرجية. ذكر أحد المحتجزين، يوسف، ما تعرض له قائلاً:

"[الأمن الوطني] قيدوا يدي خلف ظهري بقطعة قماش ضيقوها لدرجة تركت علامات على معصمي، ووضعوني على الأرض، وجردوني من ملابسي، وربطوا الأسلاك الكهربائية حول قدمي، وجسدي بالكامل، وأعضائي التناسلية. ثم علقوني على الباب، ووضعوا عصا في فتحة الشرج والتقطوا صورة لي في هذا الوضع."[34]

يعتبر التصوير بهذا الشكل شكلاً من أشكال العنف الجنسي، حيث يُنظر إلى الاغتصاب الشرجي القسري، ثقافيًا، على أنه إساءة بالغة إلى الكرامة والرجولة، إلا أنه يعد أيضًا شكلًا من أشكال التخويف للمحتجزين الآخرين أو ابتزاز للمحتجز نفسه من أن يكون بإمكان الآخرين رؤيته اذا تم تسريب الصورة. تم تأكيد ذلك في مقابلة أجريناها مع منظمة "نحن نسجل" وهي منظمة حقوقية تعمل على مصر، حيث أشاروا إلى أن بعض الصور التي تم تصويرها من قِبل الضباط في حالات اخرى تحتوي على اعتداءات الجنسية وانها استُخدمت سابقًا كتهديدات ضد محتجزين آخرين.

---

29 بناءً على رقم الحالة A6

30 بناءً على الحالة رقم A10

31 بناءً على الحالة رقم A59

32 بناءً على الحالة رقم A59

33 بناءً على الحالة رقم A40

34 بناءً على الحالة رقم A15

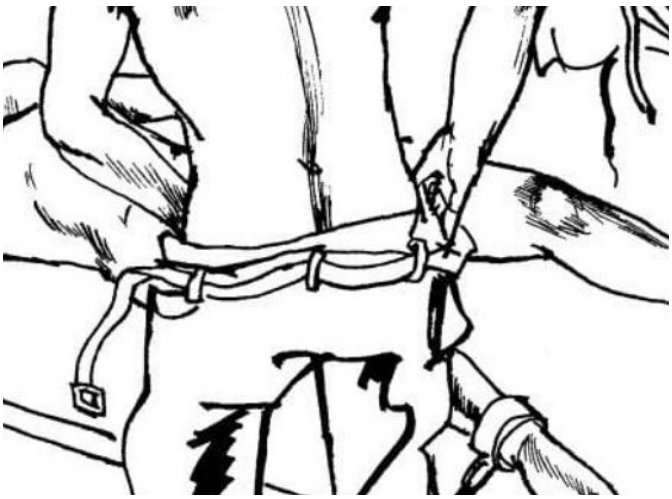

في شهادة أخرى، أفاد المحتجز أشرف أنه بعد رفضه التوقيع على اعتراف أُجبر على الإدلاء بها، نُقل إلى غرفة تحت الأرض حيث وضع عناصر الأمن عصا في شرجه، مما أدى إلى تعرضه إلى نزيف حاد.[35] وذكر رجب محتجز ثالث أنه تعرض للاغتصاب أيضا بعصا وأن ضباط الأمن الوطني أبقوه معلقا بحبل لمدة طويلة حتى انخلع كتفه. [36]

كما يستخدم ضباط الأمن الوطني التعرية القسرية كشكل من أشكال العنف الجنسي ضد المحتجزين. عادل وهو أحد المحتجزين، بعد تعرضه للضرب المبرح والصعق بالكهرباء في أعضائه التناسلية، تم تجريده من ملابسه بالكامل وإجباره على البقاء عارياً لمدة أسبوع كامل. شارك محتجز آخر، صلاح، مزيدًا من التفاصيل حول التعرية القسرية التي تتناسب مع طبيعة هذه المستويات من للتعذيب:

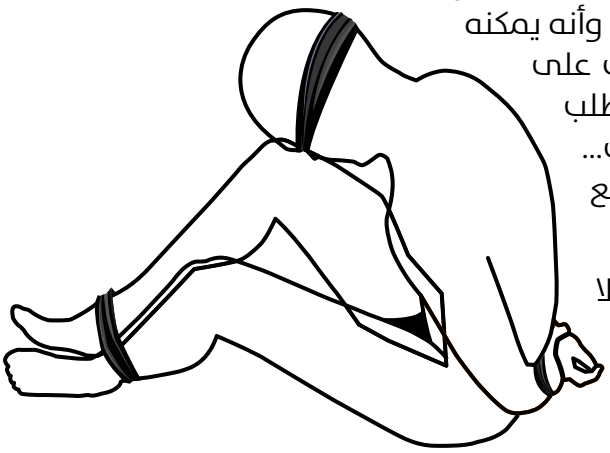

"أجبروني على الدخول إلى غرفة بينما كنت معصوب العينين ومقيد اليدين خلف ظهري وبدأوا يسألونني عن علاقتي بحسم [منظمة إرهابية في مصر]. قلت له إنني لا أنتمي إليهم. هددني وقال لي إنه يمكن أن يقتلني وأنه يمكنه إحضار زوجتي واغتصابها.. لقد هددني بهذا انا أيضا.. صفعني على وجهي وواصلت إخباره بأنني لا أعرف شيئًا عن المجموعة. طلب من الناس الذين أفترض أنهم امناء أن يجردونني من ملابسي... صعقوني بالكهرباء باستخدام أسلاك كهربائية في أصابع قدمي.. بدأت أصرخ "اكتب ما تريد، وسأوافق على ذلك".[37]

تستخدم التعرية القسرية كشكل من أشكال العقاب، إلا أنها تعد أيضًا تهديد مبطن بوجود المزيد في التعذيب في المستقبل إذا لم يتعاون المحتجز.

وثق التقرير وحدد 57 حالة عنف جنسي تعرضت لها النساء داخل مقرات جهاز الأمن الوطني، وهو ما لا يقارن بحالات عنف أكثر يتعرض لها الرجال، ويرتفع حالات العنف نسبيًا مع المحتجزات في قضايا سياسية.
وتتراوح حالات العنف بين لمس الأعضاء التناسلية والتعرية القسرية وصعق الأعضاء التناسلية بالكهرباء إلى التهديد بالاغتصاب والاغتصاب بالأصابع والأدوات والقضيب. وثق هذا التقرير 26 حالة من لسيدات تعرضن للتهديد بالاغتصاب والتحرش في أعضائهن التناسلية.[38] أفاد المحامي الخاص بهؤلاء السيدات بأنه عقب احتجازهن من قبل جهاز الأمن الوطني، تم تجريدهن من ملابسهم ولمس صدورهم وأعضائهم التناسلية وتم تهديدهن بالاغتصاب من قبل الضباط.

أفادت عدة نساء أنهن تعرضن للاغتصاب في مقرات الأمن الوطني. أخبرت إسراء عائلتها أنه أثناء احتجازها من قبل جهاز الأمن الوطني، تم تعصيب عينيها وضربها وتجريدها من ملابسها واغتصابها في فتحة الشرج بعصا. قالت إسراء إن هذا الشكل القاسي من التعذيب أجبرها على الإدلاء باعترافات غير حقيقة،[39] أثناء تواجدها في مقر جهاز الأمن الوطني، أفادت محتجزة سابقة بأنه عندما دخلت غرفة شاهدت فيها فتاة ملقاة على الأرض وضابطًا

35 بناءً على الحالة رقم A163

36 بناءً على الحالة رقم A221

37 بناءً على الحالة رقم A18

38 منذ عام 2011، انخرطت السلطات الحاكمة المتعاقبة في مصر في شن حملات واسعة ومثيرة للجدل في إطار عمليات مكافحة الإرهاب في جميع محافظة شمال سيناء، حيث نفذت الجماعات المتشددة المحلية عمليات إرهابية (بما في ذلك جزء من الجماعات المتحالفة مع تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية داعش). شهدت هذه الحملات قيوداً صارمة على سكان شمال سيناء، وأدت إلى احتجاز الآلاف في ظل مستويات منخفضة من الشفافية وتداول المعلومات. تعكس معاملة النساء الموصوفة في هذا التقرير ديناميكيات أوسع تتعلق بعمليات الاحتجاز المرتبطة بعمق بالسياسات حول الحرب العالمية على الإرهاب والتسامح العام مع الانتهاكات ضد الحقوق والحريات باسم الأمن.

39 بناء على رقم الحالة A162

يصرخ "أعطها حبوب منع الحمل، لا نريد أي مشاكل "[40]

كما وردت أنباء عن تهديدات بالاغتصاب. محتجزة أخرى، سوسن، جُردت بدورها من ملابسها وهُددت بالاغتصاب. وعندما أخبرت الموظف المسئول أنها حامل، تعرضت لضرب شديد على بطنها.[41] أنجبت سوسن لاحقًا، ووفقًا لمحاميها، تم إرسال الطفل إلى دار للأيتام. تم تجريد محتجزة أخرى، تدعى ليلى، من جميع ملابسها باستثناء ملابسها الداخلية وهددت بأنها ستتعرض للصعق بالكهرباء في أعضائها التناسلية وأن "صف كامل من الضباط سوف يغتصبوها"[42]

تعرضت سبع نساء للصعق بالكهرباء في أعضائهن التناسلية من قبل ضباط الأمن الوطني. أوضح محام قابلناه لأغراض هذا التقرير أن "التعذيب في مقرات جهاز الأمن الوطني هو كما يلي: إنهم [ضباط الأمن الوطني] يجردونهم من ملابسهم ويصعقونهم بالكهرباء [المحتجزين] "[43] قالت المحتجزة سامية لإخوتها إنها كانت معصوبة العينين وتم إخفاؤها قسريًا في مقر تابع لجهاز الأمن الوطني. تم تجريد سامية من ملابسها وضربها وتهديدها وصعقها بالكهرباء وإجبارها على الاعتراف.[44]

> التعذيب في مقرات جهاز الأمن الوطني هو كما يلي: إنهم [ضباط الأمن الوطني] يجردونهم من ملابسهم ويصعقونهم بالكهرباء [المحتجزين]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الضباط الذين أشرفوا على هذا التعذيب كانوا من الذكور وأن العديد من النساء الموثقة حالاتهن هنا يرتدين الحجاب ما يزيد من مستوي إضافي من العنف الجنسي، يضاف إلى حالات التعرية القسرية والعنف الجنسي بشكل كبير، حيث يُنظر إلى الحجاب باعتباره يمثل "حياء" المرأة، وإزالته تعد انتهاكًا متعمدًا للاذلال. يتضح هذا بشكل خاص في حالة سلمى، فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا. أثناء استجوابها، خلع ضابط الأمن الوطني لسلمى حجابها واقترب بفمع الى اذنها هامسا ما وصفته بعبارات جنسية للغاية. سرعان ما تطور واخرج الضابط عضوه الذكري من بنطاله مقحما اياه في فم سلمى. تقول انها لم تكن تصدق انه يتم اغتصابها فمويا بذلك الشكل.[45] فيما بعد ألقى بها الضابط على الأرض ووجهها لأسفل، وكبل يديها خلف ظهرها وشدها، وداس على بطنها. كانت في ذلك الوقت في فترة الحيض وبدأت تنزف على أرضية المكتب. قالت سلمى إنها بدأت في البكاء بشكل هيستيري وأن الضابط شرع في رشها بالعطر بينما يقول: "إنه لشرف لك أن تحصلي على بعض من برفان الباشا".[46]

لم تكن سلمى الطفلة الوحيدة التي تعرضت للعنف الجنسي في مقرات الأمن الوطني، حيث ان آخرين تعرضوا لذلك تراوحت أعمارهم بين 12 و17 عامًا. شارك محام تفاصيل الانتهاكات التي تعرض لها أحد موكليهم، منير، صبي يبلغ من العمر 12 عامًا: "لقد تعرض للتعذيب، من خلال الضرب المبرح والصعق بالكهرباء لأعضائه التناسلية وقام [الضباط] بإطفاء السجائر في أجزاء مختلفة من جسده "[47] أضاف المحامي أيضًا أن منير تم وضعه في غرفة بها ماء وأسلاك كهربائية مكشوفة، ثم تم توصيل الأسلاك بمصدر للكهرباء وتعرض منير للصعق بالكهرباء. أنور، صبي يبلغ من العمر 15 عامًا، تم تقييده أيضًا خلف ظهره، وتعليقه من يده وصعقه بالكهرباء في أعضائه التناسلية. إبراهيم، الفتى البالغ من العمر 16 عامًا، جُرد من جميع ملابسه وصُعق بالكهرباء في أعضائه التناسلية. وبحسب ما ورد فقد وعيه عدة مرات أثناء تعرضه للتعذيب وتم كسر أحد أضلعه من جراء الضرب.[48]

بالرغم من عدم التمكن من توثيق حالات عنف جنسي مخصصة ضد أعضاء مجتمع الميم/عين في إطار العمل على هذا التقرير، إلا أنه لا يمكن الادعاء أنه لم يحدث أي اعتداءات من هذا القبيل داخل مقرات الأمن الوطني،

40 بناءً على الحالة رقم A162
41 بناءً على الحالة رقم A73
42 بناءً على الحالة رقم A100
43 مثبت على القضية رقم A107
44 بناءً على الحالة رقم A163
45 بناءً على الحالة رقم A103
46 بناءً على الحالة رقم A103
47 بناءً على الحالة رقم A291
48 بناءً على الحالة رقم A634

فوقائع فحص شرجي ضد رجل عابر جنسيًا، لا تختلف كثيرًا عن الطريقة التي تتعامل بها جهاز الأمن الوطني مع المحتجزين السياسيين كما سبق توثيقه. وفي الأغلب ما يتم احتجاز أعضاء مجتمع الميم/عين على خلفية قضايا جنائية، وبالتالي لا يقعون في الأساس في شرك منظومة الأمن الوطني.

الجدول ٤ عدد حالات العنف الجنسي في مقرات جهاز الأمن الوطني

أنماط الانتهاكات	أنثي	ذكر	متحول جنسي	العدد الإجمالي
اغتصاب فموي	1			1
التعرية القسرية	11	11		22
تهديدات بالاغتصاب	14			14
الاختبارات الشرجية			1	1
الصعق الكهربائي في الأعضاء التناسلية	7	442		449
لمس الأعضاء التناسلية	19			19
اغتصاب بأداة	1	10		11
الاغتصاب بالقضيب	4			4
اغتصاب بالإصبع	1			1
العدد الإجمالي	58	463	1	522

في السجون

يمكن القول بأنه ليس جميع المحتجزين محبوسين، فضلًا عن وجود أعداد كبيرة من المختفين قسريًا دون سبب واضح حول سبب إخفائهم أو حتى لماذا يتم إعادة بعضهم إلى ديارهم، أو منهم الذين يعاودون الظهور في السجون في جميع أنحاء البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن جزءًا من طبيعة الاحتجاز والحياة السجنية في مصر تنطوي على التفرقة بين المحتجزين الجنائيين والسياسيين. وبالرغم من أنه لا يحدث كثيرًا، إلا أنه أحيانًا ما تعاقب السلطات المحتجزين السياسيين عبر إرسالهم إلى العنابر الجنائية. يحدث هذا في سجون الرجال والنساء على حد سواء. جدير بالذكر بأنه في إطار هذا التقرير يتعامل مع السجينات حارسات، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

بالنظر إلى النتائج والنسب مقارنة لإجمالي عدد الحالات، عانت النساء من العنف الجنسي داخل السجن أكثر من الرجال. تعرض المحتجزون لهذه الانتهاكات وتعدت بعضها إلى أفراد عائلاتهم أثناء الزيارات لهم، حيث تحدث هذه الانتهاكات في الغالب بدءا من مرحلة تفتيش المحتجزين أثناء دخولهم السجون. وفي حين أن عمليات البحث داخل التجاويف تنظمها قوانين في دول مثل الولايات المتحدة على سبيل المثال، فإن التشريعات المتعلقة حول كيفية إجراء عمليات تفتيش السجناء تظل غير محددة في السياق المصري. في دراستنا لم نتمكن من إيجاد قوانين تنظم كيفية إجراء عمليات البحث داخل التجاويف للسجناء بشكل صارم. على شكله الحالي، فانه يعد مخالفا لما يضمنه الدستور وما تضمنه لائحة السجون من معايير المعاملة الكريمة.

تشمل الانتهاكات التي تتعرض لها النساء لمس الأعضاء التناسلية، حيث تقوم حارسات السجن بشكل صريح بلمس هذه الأعضاء، وكذلك الاغتصاب المهبلي والشرجي بالإصبع. أفادت المحتجزة السابقة تاليا:

"بمجرد وصولنا إلى السجن، أخذوا جميع متعلقاتنا، وجُردنا من جميع ملابسنا. انتزعت رئيسة الاصلاحية كيسًا بلاستيكيًا من الأرض وشرعت في فحص مهبلي بطريقة مهينة للغاية. بدأت أصرخ "ماذا تفعلين، ما زلت عذراء ولم أتزوج بعد" وواصلت الصراخ عليها حتى تركتني لوحدي" [49]

> انتزعت رئيسة الاصلاحية كيسًا بلاستيكيًا من الأرض وشرعت في فحص مهبلي بطريقة مهينة للغاية.

49 بناءً على الحالة رقم A636

شاركت محتجزة أخرى، ماريا، تجربة مماثلة قائلة إنه عند وصولهن، أُجبرت عدة نساء على التجمع معًا، وجميعهن جُردن من ملابسهن.[50] بعد أن توسلوا إلى حارسة الإصلاحية، قدموا ما وصفته ماريا بأنه لباس شفاف (شيل) يظهر الجسد تحته. شاركت محتجزة أخرى، ياسمين، أنه بعد ارتدائها لباس السجن، قال ضابطة الإصلاحية: "لديك خياران، إما أن تقرفصي لأعلى ولأسفل، لذا أتأكد من أنك لا تخفي أي شيء، أو سألتقط كيس بلاستيك وستخضعين لتفتيش مهبلي" [51]

في حين أن عمليات التفتيش في تجاويف الأعضاء الخارجية قد تكون إجراء روتينيًا للدخول إلى السجن، فقد اتخذت طابعًا جنسيًا صريحًا في كثير من الحالات التي تم توثيقها. قالت فاطمة، بأنها عندما مشت إلى الحمام وطُلب منها خلع ملابسها تمامًا، استعدت الحارسة لتفتيش مهبل المحتجزة وسألها: "هل أنت عذراء؟"[52] عندما قالت المحتجزة إنها كذلك، أجابته الضابطة: "لذا لا يمكنني وضع إصبعي. سوف يفحصونك، كما تعلمين، لمعرفة ما إذا كنت تكذبين".[53] قالت فاطمة أيضًا:

"في طريق عودتي من جلسة استماع، قالت لي الحارسة التى تفتشني "لديك جسد لطيف وأنا أحب الطريقة التي تمشين بها، فلماذا لا تبقى معي هنا قليلاً." ...اعتادت حارستين (هناء وهانم) على الاعتداء علينا وليس تفتيشنا. إنهم يضايقوننا بطريقة جنسية جدًا. لم يكن عليهم أن يمسوا ثديي تحت حمالة صدري، لكنهم أصروا على ذلك. كانت الحارسة تضع يدها على أعضائنا التناسلية، وكانوا مع بعض الفتيات يدخلون أصابعهم. هذا اعتداء. عندما كنا نبلغ عن هذا، كان [الحارسات] يصرخون في وجههم، لكن لم يكن هناك شيئا يتوقف".[54]

توضح الطبيعة الجنسية لعمليات التفتيش هذه داخل التجاويف الخارجية سبب اعتبار هذه الأفعال اغتصابًا، شاركت محتجزتان بالفعل تجربة أدت لقيام مكتب النائب العام إلى إجراء تحقيق للتأكد مما إذا كان التفتيش يشكل اغتصابًا. وطبقاً لمقابلات أجريت مع محامي الضحايا، فبعد مطالبة نسرين بخلع ملابسها بالكامل، "غرست حارسة بالسجن أصابعها في عمق مهبل المحتجزة." نفس الحارسة، أثناء تفتيش محتجزة أخرى، سما، بنفس الطريقة، واجهت صراخها بأنها: "ما زلت عذراء ومخطوبة وسأتزوج. إنك تدمريني."[55] ومع ذلك، فإن التحقيق في هذه الحوادث لم يتم النظر إليه مطلقًا و" حُفظ"، بحسب وصف محاميهم.

> نزفت إحدى الفتيات معنا لمدة أسبوع على التوالي من جراء ذلك لدرجة أننا لم نكن نعرف ما إذا كان النزيف سيتوقف وكيف سيتوقف

أبلغت عدة حالات أخرى عن مخاوف صحية بسبب الطبيعة التعسفية لعمليات التفتيش المنتهكة هذه. حيث أوضح أحد المحتجزين أن السجانات "يستخدمن نفس الكيس البلاستيكي على عدد من المحتجزان مما قد ينشر الفيروسات بيننا. كانت الضابطات تبحث في فتحات شرجنا ومهابلنا. لن تضع إصبعًا واحدًا فقط، بل تضع إصبعين أو ثلاثة. تقوم بدفعهم للداخل حتى يبدأ المحتجزات بالنزيف. نزفت إحدى الفتيات معنا لمدة أسبوع على التوالي من جراء ذلك لدرجة أننا لم نكن نعرف ما إذا كان النزيف سيتوقف وكيف سيتوقف"[56]

لا يتم ممارسة العنف الجنسي بشكل صريحًا من قبل الضباط أو الحراس أنفسهم، ولكن في بعض الأحيان يتم الاستعانة بمصادر خارجية في ارتكاب العنف من خلال سجناء آخرين. في إحدى المرات، دخلت نورهان، المحتجزة، في جدال مع ضابطة، فأرسلتها إلى عنبر أشار إليه المحامي بأنه مليء بـ "قتلة وتجار مخدرات"[57] هناك، قام المحتجزات الاخريات بناء على تعليمات الضابط بمتزيق جميع ملابسها وضربوها واعتدوا عليها جنسياً، ومكثت في هذا المكان لبعض الوقت بملابس ممزقة تظهر جسدها.

---

50 بناءً على الحالة رقم A115

51 بناءً على الحالة رقم A119

52 بناءً على الحالة رقم A122

53 بناءً على الحالة رقم A122

54 بناءً على الحالة رقم A139

55 بناءً على الحالة رقم A143

56 بناءً على الحالة رقم A136

57 بناءً على الحالة رقم A147. إرسالك إلى عنبر أخر هو شكل من أشكال العقوبة. وهو أمر تفرضه سلطات السجن على المحتجزين، أو حتى على بعض السجناء ضد بعضهم البعض. لمزيد من المعلومات حول هذا انظر: السيسي، هنا. "" ألقوا بها مع البغايا! ": التفاوض على الاحترام بين مساحة السجن ومكان المرأة في مصر (1959-1943)." النوع والتاريخ 25 (2020) لإجراء مناقشة أكثر شمولاً حول هذا الموضوع.

كما لوحظ أعلاه، يتعرض الرجال إلى نسب أقل من العنف الجنسي في السجن مقارنة بالنساء. في هذا التقرير، قمنا بتوثيق 10 حوادث تتراوح بين التعرية القسرية والصعق بالكهرباء والاغتصاب بأداة. وثقنا حالة، على سبيل المثال، تم فيها تعليق المحتجز عبد الله عارياً على شجرة في فناء السجن بينما كان الضباط يضربونه بعصي خشبية على أعضائه التناسلية.[58] في حالة أخرى، أفاد أمير بأن الضباط اغتصبوه بالعصا في السجن عدة مرات.[59] كما وثقنا أربع حالات تعرض فيها محتجزون للصعق بالكهرباء على أعضائهم التناسلية في السجون.

كما وثق التقرير حالات العنف من جراء الفحوصات الشرجية لرجل عابر جنسيًا وامرأة عابرة جنسيا، ولدى دخولهم السجن طلبت احدي ضابطات السجن فحصهم الطبي وتم نقلهم إلى أحد مستشفيات محافظة القاهرة، وبحسب ما ورد خضع كلا المحتجزين لفحوصات شرجية من قبل أطباء ذكور. هذه الفحوصات، رغم أنها لم تطلبها النيابة العامة أو سلطات السجن مباشرة، أجريت فيما وصفوه بطريقة مهينة للغاية ترقى إلى مستوى العنف الجنسي.[60]

الجدول ٥ عدد حالات العنف الجنسي داخل السجون

أنماط الانتهاكات	أنثي	ذكر	ذكر عابر جنسيًا	أنثي عابرة جنسيًا	العدد الإجمالي
التعرية القسرية	20	3			23
الفحوصات الشرجية			1	1	2
الصعق الكهربائي في الأعضاء التناسلية		4			4
لمس الأعضاء التناسلية	13	1	1	1	16
اغتصاب بأداة		2			2
اغتصاب بإصبع	19				19
العدد الإجمالي	52	10	2	2	66

خلال الزيارات للمحتجزين

يتعدى العنف الجنسي في السجون المحتجزين ليشمل عائلاتهم، لا سيما أثناء قيامهم بزيارة ذويهم في السجون. يُحتجز العديد من المحتجزين السياسيين في عدد من السجون داخل مجمع سجون طرة. داخل المجمع يوجد عدد من السجون بما في ذلك سجن العقرب سيئ السمعة. أثناء الزيارات، يتم تفتيش أفراد الأسرة عدة مرات حتى يُسمح لهم برؤية أحبائهم.

أشارت المقابلات مع المحامين إلى أن الانتهاكات الجنسية لا مفر منها فعليًا أثناء عملية الزيارة، في إطار العمل على هذا التقرير وثقنا 30 حالة تعرضت للعنف الجنسي، فضلًا عن أن أغلب الانتهاكات تعرضت لها النساء أثناء تفتيشهن بغرض زيارات السجون. وثق التقرير سبع حالات تحرش/اغتصب فيها أحد حراس السجن امرأة بإصبعه، و11 حالة تعرية قسرية، و12 حالة لمس أعضاء تناسلية لأفراد الأسرة.

7 حالة اغتصاب بالاصبع

11 حالة تعرية قسرية

12 حالة لمس أعضاء تناسلية

أفادت يسرا، إحدى أفراد أسرة محتجز، أن "الحارسة وضعت يديها على أعضائي التناسلية وثديي بطريقة مهينة للغاية، والطريقة الوحيدة للإفلات من هذا هي رشوتها."[61] أفادت منة، وهي قريبة لمعتقل، أن الزائرين يتم تفتيشهم مرتين على الأقل، إحداهما عند بوابات مجمع سجون طرة، والأخرى عند بوابة السجن المحدد،

58 بناءً على الحالة رقم A592
59 بناءً على الحالة رقم A67
60 بناءً على الحالة رقم A123
61 بناءً على الحالة رقم A592

وأضافت بأن "عمليات التفتيش كانت مروعة. لقد وضعوا أيديهم تحت ملابسنا الخارجية، وداخل ملابسنا الداخلية وإذا لم يكن لديك نقود لرشوتهم، فالوضع يكون أسوأ بكثير."[62] وأفادت منة أيضًا أن النساء غالبًا ما يغادرن الغرفة التي يتم تفتيشهن فيها يجهشون بالبكاء.

يتم استخدام التعرية القسرية أيضًا كوسيلة للإذلال. أفادت سحر، أحد أفراد عائلة معتقل، بأنه بينما كانت حارسة السجن تلمس ثدييها، شعرت بقطعة من المعدن وسألتها عن ذلك، وعند توضيح أن هذا كان مزلاجًا معدنيًا لحمالة صدر، طلبت الحارسة من سحر أن تتجرد من ملابسها تمامًا لتفحصها بشكل أكثر شمولاً.[63] أفاد فرد آخر من العائلة أن الحارسة أجبرتها على خلع حمالة صدرها للتأكد من أنها لا تهرب أي رسائل.

أفاد بعض أفراد الأسرة بحالات اغتصاب بأصبع تعرضوا لها أثناء عمليات التفتيش هذه. وذكروا أن حارسات السجن تعمدوا وضع أصابعهم في المهبل والشرج تحت ستار تفتيش تجاويف الأعضاء الخارجية. تتذكر روان، إحدى أفراد عائلة محتجز، أن "عمليات التفتيش التي قاموا بها تصل إلى حد الاغتصاب. اعتادت [الحارس] الوصول إلى فرجي تحت ملابسي الداخلية."[64] وافترضت روان أيضًا أن هذا حدث لها عندما زارت السجن بصفتها محامية حقوقية. وعندما قامت بالزيارة كأحد أفراد الأسرة، كانت قادرة على رشوة نفسها للخروج من هذا التفتيش المتطفّل.

> أدخلت الحارسة أصابعها داخل مهبلي وفتحة الشرج، وسألتني عما إذا كنت عذراء أم لا، لأنها كانت تضحك. [..] صرختُ في وجهها وابتعدت. ما زلت مصدومة من هذا

تظهر حالة روان أن حالات التحرش/ الاغتصاب يمكن تفاديها بالرشوة، وبالتالي يمكن تجنبه من قبل من يمكنهم الدفع. شاركت سمية بأنها أثناء قيامها بزيارة صديقة في السجن: "أدخلت الحارسة أصابعها داخل مهبلي وفتحة الشرج، وسألتني عما إذا كنت عذراء أم لا، لأنها كانت تضحك. [..] صرختُ في وجهها وابتعدت. ما زلت مصدومة من هذا".[65] تتذكر مجد تجربتها التي تعرضت للتحرش/الاغتصاب بإصبع من قبل أحد حارسات السجن، فقالت: "وضعت الحارسة يدها [في مهبلي] وكنت في فترة الحيض. لقد وضعت يدها تحت ثيابي الداخلية لدرجة أنها وصلت إلى دم الحيض".[66] حالات أخري من التحرش/ الاغتصاب تحدث عنها أحد أفراد أسرة محتجز، تقول ليال: "وضعت الحارس يديها في المهبل والشرج للتأكد من أننا لا نقوم بتهريب أي مخدرات إلى المحتجزين".[67]

الجدول ٦ حول عدد حالات العنف الجنسي خلال زيارات أسر المحتجزين

أنماط الانتهاكات	أنثى ♀	العدد الإجمالي
التعرية القسرية	11	11
لمس الأعضاء التناسلية	12	12
اغتصاب بإصبع	7	7
العدد الإجمالي	**30**	**30**

62 بناءً على الحالة رقم A597
63 بناءً على الحالة رقم A604
64 بناءً على الحالة رقم A580
65 بناءً على الحالة رقم A618
66 بناءً على الحالة رقم A606
67 بناءً على الحالة رقم A591

ما بعد الافراج

يمكن القول بأن الآثار الدائمة لهذه الانتهاكات على المحتجزين تجعل من موضوع مثل حياة المحتجزين بعد السجن كجزء هام من دورة الاحتجاز. في مقابلاتنا مع الضحايا/ الناجيات، سألناهم عن الأثر النفسي لهذه الانتهاكات عليهم، قابلنا أيضًا معالجين نفسيين متخصصين في العمل مع ضحايا التعذيب والعنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز في مصر.

نادرًا ما تنهي الفترة التي تلي الإفراج صدمة الاحتجاز التعسفي أو العنف الجنسي الذي تعرض لها المحتجز/ة، فغالبًا ما يتم ربط عملية الإفراج من السجن بإجراءات أخرى قد تعرض الضحايا لخطر استمرار العنف الجنسي. في مقابلة مع مبادرة "برا السور"، وهي مبادرة نسوية كويرية تعمل على مكافحة التمييز ضد الهويات الجندرية غير المتجانسة، أفادوا أن المحبوسون/ات في تهم جنائية أولاتهامهم/هن بالدعارة غالبًا ما يخضعون لتدابير شرطية تمتد لمدة شهور عند إطلاق سراحهم. ذكرت هذه الباحثة أنه من أجل تجنب قضاء ساعات طويلة في قسم الشرطة أثناء التدابير، غالبًا ما يتم إجبار هؤلاء النساء على إجراء ممارسات جنسية مع ضباط من رتب منخفضة مقابل إطلاق حريتهم. ذكرت امرأة أخرى أنها كانت تراقب في قسم الشرطة خلال فترة التدابير لتتفاجأ بضابط رتبته قليلة يقف على الجانب الآخر من القضبان بقضيب منتصب ويستمني بينما يحدق بها.

آثار ممتدة

إن الأعراض النفسية للاعتداء الجنسي صادمة وقاسية للغاية. أشارت الدكتورة عايدة سيف الدولة، مديرة وأحد مؤسسي مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، إلى أن العنف الجنسي يهدف عامة إلى الحط من كرامة المحتجز أو عائلته بطريقة جندرية، يضيف عبء الخجل والشعور بالذنب الذي يشكله المجتمع كمستوي إضافي من العقاب فضلاً عن إضفاء ندوب نفسية على الطابع الجنسي في العلاقة الحميمة. قالت رحمة، إحدى ضحايا الاغتصاب، في مقابلة:

"أفضل أن يطعنني أحد بسكين على أن ينتهكني بقضيبه. يمكنني التعامل مع الألم الجسدي إذا كان كانت الطعنة بسكين، لكن جرح الاغتصاب يبقى معك إلى الأبد. الاغتصاب هو قتل. بعد أن تعرضت للاغتصاب، تغير كل شيء... حياتي...مواقفي ...علاقتي مع الجنس... كل شيء تغير تماما بعد ذلك".

المعالجة داليا والتي عملت على عقد سابق مع مئات الضحايا سلطت الضوء على قسوة الأعراض التي يعاني منها الناجون/ات من التعذيب. وأشارت إلى أن حالات العنف الجنسي هذه أدت إلى الشك الذاتي والشعور بالعار والذنب والعديد من اضطرابات القلق. لا يزال الضحايا الذين عملت معهم يعانون لليوم من اضطراب الوسواس القهري والإدمان والاكتئاب بسبب هذه التجارب القاسية. مريضة واحدة منهم على الأقل تعرضت للاغتصاب الشرجي بعصا ما تزال تعاني من الاكتئاب ثنائي القطب حتى الآن، وهي حالة قال المعالج أنها تحدث في حالة تفاقم آثار حالة الاغتصاب. أشارت داليا إلى أن غالبية ضحايا الاغتصاب والاعتداءات الجنسية عانين من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بالإضافة إلى إدمان المخدرات والكحول والجنس. الرجال الذين تعرضوا لبعض هذه الانتهاكات، وفقًا للمعالجة، عان بعضهم أيضًا من الضعف الجنسي عقب إطلاق سراحهم. شمل ذلك الرجال الذين تعرضوا للصعق بالكهرباء في أعضائهم التناسلية، حيث عانوا من أحد أشكال ضعف الانتصاب. شاركت المعالجة أيضًا، تعرض عدد من النساء إلى التشنج المهبلي على خلفية تعرضن للعنف الجنسي. أفادت داليا أيضًا عن انتشار اعراض جسدية إلى جانب الأعراض النفسية كآثار ممتدة للاعتداءات، وشملت حالات من الألم المزمن (في الرقبة والظهر والساقين والركبتين)، والصداع المستمر، وكذلك داء الارتجاع المعدي المريئي GRED.

قالت إيمان، إحدى الناجيات من عدة حالة عنف جنسي، إنها كانت تبكي بلا توقف لعدة أشهر بعد الاعتداء. كما

ذكرت إيمان أنها عانت من تقلبات مزاجية حادة، من فرط نشاط إلى اكتئاب حاد. كما أشارت إلى أن شهيتها لأشياء مثل الطعام أو الجنس تأثرت بشكل ملحوظ بهذه التقلبات، من الإثارة الجنسية المفرطة إلى ما وصفته بأنه نقص شديد في الرغبة.

من ضحايا إلى ناجين/ـات

تُبرز المقابلات مع كل من الضحايا والمعالجين مدي أهمية ونجاح العلاج النفسي لضحايا الاعتداءات الجنسية. أشارت الدكتورة عايدة سيف الدولة أن أسلوبهم في العلاج لا يهدف إلى قمع ذكريات معينة، بل من خلال التوفيق بين الألم والمشاعر اللاحق لحالات الغضب الذي يعاني منه الضحية. إن دورة الاحتجاز وطبيعة البيئة المحيطة بالضحية عقب تعرضه العنف والتعذيب تؤدي إلى إدانة الضحية. وأضافت سيف الدولة أن العلاج "مفيد للغاية، وفي أضعف الأحوال فإنه يساعد في كسر العزلة حول التجربة المروعة التي تعرض لها والتحقق من صحتها في بيئة آمنة. أبلغ معالج آخر عن نجاحات مع استخدام مقاربة الهوية الاجتماعية وذلك من خلال وضع الصدمات في سياقها باستخدام العلاج الشخصي والجماعي، حيث يتم تحقيق عملية التوفيق بين شدة التجربة الشخصية وهوية الضحايا مع طبيعة سياق ما بعد الصدمة، وهو ما تحقق بنجاح أكبر في البيئات العلاجية، وفقًا لمقابلاتنا.

أفادت محتجزة سابقة بأهمية العلاج لكنها سلطت الضوء أيضًا على أهمية المبادرة الشخصية للعلاج، وصفت المحتجزة نجاحها في العلاج بأنه فشل بنسبة 50٪ بسبب الاستشارة، و50٪ من النجاح منذ رحلتها ومبادرتها للاعتناء بنفسها. أفادت نفس المحتجزة أيضًا أنه بمجرد إطلاق سراحها من السجن، وكانت المصادر العامة حول أهمية العلاج أو الخروج من التجارب المروعة التي عانت منها متاحة، فمن المرجح أن كانت ستلجأ إلى العلاج في وقت أقرب.

وبالرغم من أن المصادر والمواد العليمة ومنظمات الصحة العقلية والنفسية المخصصة لدعم الضحايا موجودة بالفعل، لا تزال هناك مجهود لضرورة جعل العلاج أكثر سهولة وإتاحة. إن متابعة الصحة العقلية والنفسية، وخاصة في حالات العنف الجنسي، قد تواجه الغرق في مشاعر الخزي والذنب التي يشعر بها الضحايا. في المقابلات الخاصة في إطار هذا التقرير، تحدث الباحثون إلينا حول كيف أدت مشاعر الخزي هذه، بين الرجال على سبيل المثال، إلى حدوث حالات الطلاق لشعورهم بعدم قدرتهم مجددًا على حماية أسرهم أو إعالة أسرهم بنفس الطريقة. علاوة على ذلك، قد يعتمد الوصول إلى العلاج الناجح على عوامل أخرى، من بينها سهولة الوصول إلى المصادر العلاجية، من خلال الشبكات الاجتماعية الأكثر قربًا مع أفكار المعالجين من خلال الحديث والاستشارة، أو الموارد المالية المناسبة لتحمل التدخلات العلاجية.

لا أحد آمن:

الخلاصات

من استعراض البيانات السابقة تتكشف أنماط واضحة وهامة فيما يتعلق بهذا الموضوع، فالغالبية العظمى من حالات العنف الجنسي تُرتكب في مقرات جهاز الأمن الوطني.[68] وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها المنشور عام 2017، "وباء التعذيب" الذي يرعاه جهاز الأمن الوطني بكونه يشكل جريمة ضد الإنسانية.[69] وبالرغم من أن التقسيم الجغرافي للقضايا متنوع للغاية، فإن الغالبية العظمى من الانتهاكات تحدث في مقرات جهاز الأمن الوطني في منطقة في العباسية ولاظوغلي، في كل من محافظة القاهرة ومقر الأمن الوطني في أبيس بمحافظة الإسكندرية. في العينة التي قمنا بتحليلها، مثلت الانتهاكات التي تم ارتكابها داخل مقرات الأمن الوطني ٪80 من إجمالي الانتهاكات، بما يمثل 522 حالة.

تخلص النتائج أيضًا، أنه في فترات الاختفاء القسري، والتي يتم إقرارها بمعرفة جهاز الأمن الوطني، من المرجح أن تحدث فيها حالات العنف الجنسي. جدير بالذكر بأن التشريع المصري لا يعترف بوجود اصطلاح الاختفاء القسري، وذلك على الرغم من وجود آلاف الحالات التي وثقها المجتمع المدني المصري منذ صيف 2013. وأثناء عملية الإخفاء القسري، يكون المحتجزون محرومون من غطاء القوانين والإجراءات المحددة للإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها، حيث يُحرمون من الاتصال بمحاميهم، مما يؤدي إما إلى صعوبة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي أو ذكرها أمام النيابة العامة. في العديد من الحالات التي وثقناها، أفاد المحتجزون قيام الأمن الوطني باستجوابهم وهميًا كأنهم أمام النيابة العامة للتأكد من أنهم سوف يلتزمون بالاعترافات التي انتزعت منهم بالقوة أثناء التعذيب، وتهدف ممارسات الاعترافات بالإكراه والاستجوابات الوهمية أن تضمن أن رواية الدولة عن الاحتجاز تنعكس في أوراق المحاكمة بشكل مختلف ومنفصل عن تاريخ المحتجز وأفعاله. في هذه الحالة الخارجة عن إطار القانون، يعيد جهاز الأمن الوطني خلق صورة الضحية على صورة المحتجز المثالي، إذا جاز التعبير.

طوال دورة الاحتجاز، يتسم العنف ضد السجناء بطابع جنساني، يبين الجدول 7 تحليل حالات العنف الجنسي. فبالتحليل على حسب الجنس على سبيل المثال، نري أن النساء أكثر عرضة من الرجال للمس أعضائهن التناسلية، أو للإجبار على التعري القسري، أو الاغتصاب بالقضيب. من ناحية أخرى، كان الرجال أكثر عرضة للاغتصاب الشرجي بالعصا مقارنة بالنساء. غالبًا ما يصاحب اغتصاب الرجال في الشرج بالعصا عدد من التهديدات والتعليقات الجنسية. يعمد الضباط الإساءة أثناء ارتكاب هذا الانتهاك بهدف توجيه السخرية للضحايا بأنه سيتم "خصيهم" أو أن شرفهم سيتم انتهاكه. تخلص النتائج أيضًا بأن النساء أيضًا أثناء تعرضهن للاغتصاب يتم وضع إصبع داخل المهبل أو الشرج، يقوم حراس/ات السجن بإشارات مماثلة خادشة للحياء أو العفة، فضلًا عن سؤالهم عن عذريتهن أو مضايقتهن بأنهن لسن عذراء. يتعرض الرجال والنساء المتحولين جنسيًا للانتهاكات والتي تكون أحيانًا كأثر لـ "فضول" الضباط حول أعضائهم الجنسية أو من خلال إجبارهم على تحمل العنف الجنسي في السجون التي يحتجز بها الجنس المخصص لهم. خلصت النتائج أيضًا أن الطبيعة الجنسية للعنف تتضح حتى في الفحوصات أو عمليات التفتيش الروتينية أو الطبية المفترضة، يتعرض الرجال المثليون على سبيل المثال لفحوصات شرجية غير ضرورية، وهو يعد شكلًا من أشكال الاغتصاب. ومن مظاهر الطبيعة الجندرية للعنف، إجبار المحتجزون من مجتمعات الميم/عين على أداء الأعمال الروتينية المهينة في أقسام الشرطة، مثل تنظيف الحمامات ومسح الأرضيات. إنهم مجبرون على القيام بذلك كشكل من أشكال رجولتهم المسلوبة.

68 نقر بأن أغلب البيانات المتعلقة بالانتهاكات داخل جهاز الأمن الوطني في دراستنا هي تكون نتيجة العينة التحليلية التي أجريناها، وخاصة أن جهاز الأمن الوطني هي الهيئة الأمنية التي تتعامل أكثر مع المحتجزين السياسيين

69 نحن نفعل أشياء لا تصدق" التعذيب والأمن القومي في مصر السيسي "(هيومن رايتس ووتش، 6 سبتمبر / أيلول 2017) https://www.hrw.org/news/2017/09/06/egypt-torture وباء التعذيب يشكل جريمة ضد الإنسانية.

الجدول ٧ حول عدد حالات العنف الجنسي طوال دورة الاحتجاز

أنماط الانتهاكات	أنثى	ذكر	ذكر عابر جنسيًا	أنثي عابرة جنسيًا	غير ثنائي الجندر	إجمالي العدد
اغتصاب فموي	1					1
اعتداء جنسي	1					1
التعرية القسري	35	17	1	1		54
تهديدات بالاغتصاب	15					15
الفحص الشرجي		3	3	4		10
الصعق الكهربائي في الأعضاء التناسلية	8	468				476
لمس الأعضاء التناسلية	36	4	2	3	3	48
محاولات اغتصاب	1			1		2
اغتصاب بأداة	1	13		1		15
اغتصاب بالقضيب	6	2		1	3	12
اغتصاب بإصبع	20	1				21
إجمالي العدد	124	508	6	11	6	655

يسلط انتشار الانتهاكات السابقة الضوء على الانتهاكات المنهجية التي توسع من مفهومنا عن طبيعة الضحية، حيث تُرتكب الانتهاكات ضد المحتجزين "السياسيين" و"الجنائيين" على السواء، وكذلك أفراد عائلاتهم، بغض النظر عن اختلاف أنماط الانتهاك أو قسوته أو الهدف منه. من منظور العنف الجنسي، نرى كيف يتم التعامل مع أنواع معينة من الانتهاكات بشكل أو بآخر على أنها أسرار مكشوفة. على سبيل المثال، علقت أحد أفراد أسرة محتجز، بأنها تعتقد أن الحراس أساءوا إليها عند الزيارات بهدف إبعاد الأسرة عن أحبائهم من المحتجزين. وأضافت زوجة محتجز سابق أنهم يفعلون ذلك، "ليظلوا يحاولون إبعادنا"، مما يشكل انتهاكًا إضافيًا يهدف إلى إيذاء الأسرة والمحتجز على حد سواء.

على الرغم من حدوث الانتهاكات المنهجية ضد جميع أنواع المحتجزين، فإن التسلسل الهرمي غير الرسمي للمحتجزين يمكن أن يتم ترجمته إلى أنماط من الانتهاكات يتعرضون لها. تحدثت أخرى عن تجربتها مع الاعتداء الجنسي قائلة: "كان هذا يحدث لنا [السجناء السياسيين]، لذا يمكنك أن تتخيل ما يحدث للمحتجزين الجنائيين". أكدت المقابلات مع المحامين والباحثين نفس المشاعر مع الإشارة إلى أن النساء على وجه الخصوص يكن مرشحات لحدوث مستويات أعلى وأكثر حدة من العنف الجنسي تجاههن من قبل سلطات السجن.

يمكن للطبقة الاجتماعية أيضًا أن تلعب دورًا مهمًا في مدى تعرض المرء للعنف الجنسي في مصر. وفقًا لمحامي حقوقي، بعد الاصطياد من خلال تطبيق Grinder والإيذاء أثناء عملية الاحتجاز، فمع وصول الرجل المثلي إلى مركز الشرطة، أدركت سلطات القسم أن المحتجز ينتمي إلى عائلة ثرية بارزة في مصر. ما أدي لعدم فرض أنواع العنف الجنسي التي يتعرض لها أعضاء آخرون في مجتمع الميم/عين. علاوة على ذلك، فمن بين أفراد عائلات المحتجزين، تستطيع النساء عادة تجنب تعرض وضع السجانة أصبعها داخلها للتفتيش من خلال دفع رشوة. يمكن أن تعمل الرشاوى أيضًا على جعل عمليات البحث في تجاويف الأعضاء الخارجية أقل توغلاً. ليس كل النزلاء أيضًا قادرين على رشوة حراس السجن، يشير محامون حقوقيون، أو أفراد عائلات المحتجزين ذوي النفوذ بأن احيانًا ما يتم استخدام الرشوة الصغيرة كسلاح ضدهم.

يُستخدم العنف الجنسي لانتزاع الاعترافات التي تُستخدم لاحقًا في التحقيقات من قبل السلطات القضائية. أوضح مثال على ذلك هو ثلاث حالات تم توثيقها ممن تعرضوا للتعذيب الجنسي وتم إعدامهم فيما بعد: محمود الاحمدي وعبدالرحمن سليمان واحمد محروس. أبلغ هؤلاء الثلاثة النيابة العامة عن تعرضهم للعنف الجنسي أثناء احتجازهم. لسنا على علم بأي إجراءات اتخذتها النيابة على خلفية مزاعمهم. في حالة أخرى وثقناها، تعرض أحد المحتجزين للضرب المبرح، والصعق بالكهرباء في أعضائه التناسلية، والتهديد بأنه إن لم يعترف بجرائم معينة، سيتم اغتصابه شرجيا بأداة وأن عائلته ستتعرض للأذى. في هذا الإطار أيضًا، قالت محتجزة أيضاً إنها تم تعصيب عينيها وضربها وتجريدها من ملابسها لإجبارها على الاعتراف بجرائم.

على الرغم من انتشار ظاهرة العنف الجنسي خلال دورة الاحتجاز، فإن الديناميكيات الاجتماعية والسياسية

في مصر تشكل عقبة خطيرة أمام فهم شامل لهذه الظاهرة، حيث لا يتم الإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي والعنف الجندري بشكل عام، ومن ناحية أخري يكون هناك خوف من القمع والتنكيل الفوري من قبل المسؤولين المصريين، فضلاً عن المخاوف من القمع العابر للحدود لعائلات محتجزين سابقين مقيمين في الخارج، فضلاً عن وجود طبقات من الخزي والذنب التي تمنع الضحايا من التحدث. لقد حُرمنا من توثيق عدد من حالات العنف الجنسي نعرف تعرضهم لها للعديد من الأسباب المذكورة أعلاه. رصدنا أيضًا أمثلة أخري لعدم الإبلاغ عن بعض الحالات في ملفات القضايا لأن الضحايا تعرضوا للتهديد من قبل ضباط الأمن الوطني بأن ذكرهم للنيابة العامة حول تعرضهم إلى التعذيب سيكون له تبعات خطيرة عليهم.

يمكن القول عامة بأن عملية محاسبة الضحايا لا تأخذ في الأغلب شكلًا رسميًا، فعندما يبلغ الضحايا النيابة العامة أو سلطات أخرى، فإن الشكاوى إما أن يتم حفظها أو تجاهلها. نوع المساءلة الذي قمنا بتوثيقه كان فيها الأمر غير رسمي، فمثال لحالة اعتداء جنسي تعرضت لها ضحية داخل قسم شرطة، وعد ضابط برتبة أعلى الضحية بأن الضابط الأقل رتبة الذي اعتدى عليها لن يراها مرة أخرى أو يتعامل معها. في حالة أخرى وثقناها، قام عدد من النساء اللواتي تم لمس أعضائهن التناسلية أثناء زياراتهن لأفراد عائلاتهن المحتجزات برفع شكوى رسمية ولكن في المكتب الذي قاموا بتقديم الشكوي قاموا بالوقوف مع المعتدي وتوبيخ المعتدي عليهن تحت ادعاء أنهن كن قلقات من أن المزيد من الفحص قد تنتهي في النهاية إلى احتجازهن. القانون الحالي في مصر لا يفرق بين الانتهاكات على يد الاجهزة الامنية والتعذيب كما يعرفه مما يعرقل الطريق الى المحاسبة. حتى يرفع متضرر قضية، عليه ان يتعرف على الجاني ويقدم دليل على انه تعرض للتعذيب ويعرف مكان وتاريخ الانتهاك الذي تعرض له. هذه المسائل كلها غير ممكنة في ظل ان جل الضحايا يتم اغماؤهم واخفاؤهم قسريا في فترات الانتهاك والتعذيب مما لا يسمع لهم بالتعرف على معتدٍ ولا مكان ولا معرفة تواريخ الانتهاكات. علاوة على ذلك، فلا توجد حتى الان بيانات تحمي سرية الضحايا مما قد يقاسونه اذا قدموا ضابطا للمحاكمة.

تشكل الطبيعة المنهجية للعنف الجنسي الذي ترتكبه السلطات المصرية انتهاكًا صارخًا لالتزامات البلاد القانونية الدولية والمحلية، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر عام 1986، والتي تحظر استخدام الأدلة والاعترافات المنتزعة تحت التعذيب وتطالب بمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.[70] بالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على 15 حالة تعذيب تعرض لها الأطفال في انتهاك واضح للمادة 37 (أ) من اتفاقية حقوق الطفل[71] التي صادقت عليها الحكومة المصرية عام 1990. كما أن هذه الأفعال من قبل السلطات تعد انتهاكًا للمعايير الدولية، والموضحة في قواعد مانديلا التي تشير إلى أن عمليات البحث عن تجاويف الأعضاء الخارجية "لا يجوز استخدامها للاعتداء أو الترهيب أو التعدي دون داع على خصوصية السجين.[72] علاوة على ذلك، يتم القيام بها فقط في حالة الضرورة وأن يتم عملها من قبل أخصائي طبي. تشير القواعد أيضًا إلى أنه لا ينبغي إجرائها على أفراد الأسرة.[73] كما ان تصرفات الادارة المصرية هذه تتخالف بشكل صارخ مع تصديقها على الاتفاقية العالمية للحقوق السياسية والاقتصادية التي صدقت عليها مصر عامة 1981.

كما تحظر القوانين المحلية المعاملة المهينة واللاإنسانية للمحتجزين، حيث تحظر المادة 55 من الدستور المصري كافة أشكال التعذيب ومعاملة المحتجزين بما لا يحفظ كرامتهم.[74]عامة، لا تزال القوانين والأنظمة الحالية غير كافية لمعالجة الطبيعة المتوطنة لانتهاك التعذيب داخل أماكن الاحتجاز، أشار تقرير لهيومن رايتس ووتش[75] لتعرض المحتجزين في السجن للتعذيب بشكل واسع، بما يشكل انتهاكًا صارخًا لقانون تنظيم السجون رقم 396 لعام 1956، في نفس الوقت الذي لا يتم فيه تجريم أو توجد عقوبات واضحة داخل التشريعات عن أي استخدام العنف الجنسي ضد المحتجزين كشكل من أشكال العقاب. وفي حين يشرعن القانون عمليات التفتيش، فإن غياب اللوائح المنظمة لعمليات البحث عن تجاويف الأعضاء الخارجية والتناسلية على سبيل المثال يفتح الباب نحو مزيد من الانتهاكات والاعتداءات.

---

70 نحن نفعل أشياء لا تصدق

71 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "اتفاقية حقوق الطفل"، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات 1577، لا. 3 (1989): 1–23. انظر: " لا يجوز إخضاع أي طفل للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. لا تُفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج عن الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر "

72 كاسي ماكول سميث، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)،" المواد القانونية الدولية 55، لا. 6 (ديسمبر 2016): 1205-1180، https://doi.org/10.1017/S0020782900030898. انظر القاعدة 51.

73 ماكول سميث. انظر Ruke 60

74 مصر للإستشارات الهندسية فن. 55

75 نحن نفعل أشياء لا تصدق

لا أحد آمن:

التوصيات

توصيات للمسئولين المصريين:

• على المجلس القومي لحقوق الإنسان أن يتبنى فورًا عملية فتح تحقيقات مستقلة في مزاعم استخدام التعذيب والاختفاء القسري، وما يصاحب كل منهما من شهادات حول وقائع ارتكاب عنف جنسي، كذلك مراجعة ملفات القضايا المطروحة من قبل هذا التقرير.

• على مصر التوقيع والتصديق على العهد الدولي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإدراج تعريف محدد للاختفاء القسري داخل التشريعات المصرية.

• على مصر تبني تعريفات قانونية للاغتصاب والاعتداء الجنسي بما يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك أشكال الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأفراد بغض النظر عن الجنس.

• على مصر أن تجعل لوائح السجون، خاصة فيما يتعلق باستخدام عمليات التفتيش التجاويف، متوافقة مع القانونين المحلي والدولي ومعايير الصحة العامة. بشكل عملي، يجب الا يستخدم اللمس الجسدي الا في اضيق الحدود والاستعاضة عن ذلك باجهزة X-Ray او غيرها مما تؤدي نفس الجسد دون انتهاكات جنسية.

• على مصر الدراسة الدقيقة لأي مزاعم عن العنف الجنسي تحدث داخل في السجون المصرية أو أماكن الاحتجاز عامة أو على أيدي الموظفين والمسؤولين المصريين.

• على مصر ضمان إيواء المحتجزين من المتحولين جنسياً أو أصحاب هويات غير ثنائية في مرافق احتجاز خاصة على حسب جنسهم.

• على مصر إنهاء ممارسة الفحوصات الشرجية واختبارات العذرية ضد جميع الأشخاص من جميع الأجناس.

• على مصر السماح لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان الشبه حكومي؛ المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر/ الهلال الأحمر؛ ومنظمات المجتمع المدني المحلية من الوصول غير المقيد إلى السجون والمحتجزين لتوثيق حالات العنف الجنسي.

• على مصر محاسبة مرتكبي العنف الجنسي بموجب القانون، بمن فيهم ضباط وموظفو الدولة ومؤسساتها. القوانين المرتبطة بمعايير التقاضي في مسائل التعذيب والانتهاكات يجب ان تعدل لتطابق واقع الحال في البلاد كما انه يجب تمرير قوانين تضمن سرية معلومات الضحايا.

• على مصر انشاء مصلحة للبت في شكاوى العنف والاعتداءات الجنسية

• يجب على مصر أن توقف من اصطيادها لأعضاء مجتمع الميم/عين من خلال تطبيقات المواعدة.

توصيات للمجتمع المدني:

• يجب أن تستمر منظمات حقوق الإنسان في العمل من أجل توسيع نطاق الأشخاص الذين يحققون في انتهاكات حقوق الانسان ويعملون في مجالات المناصرة والدعوة إلى حماية المحتجزين بما يتجاوز تصنيفات "السياسيين" و "الجنائيين".

• يجب على منظمات حقوق الإنسان إطلاق حملات مناصرة تتصدى لخطورة العنف الجنسي في إطار دورة الاحتجاز والعمل على خلق أنظمة تتضمن الدعم والتضامن مع الضحايا.

• يجب على منظمات حقوق الإنسان ضمان أن يتم رصد وتوثيق الانتهاكات داخل السجون بشكل محدد ويضع في تصنيفات رصده نمط العنف الجنسي أو القائم على النوع الاجتماعي.

• يجب على منظمات حقوق الإنسان توسيع البرامج ومساحات البحوث والدراسة لفحص تأثير تدخلات العلاج النفسي في كل من مصر وداخل المجتمعات في المنفي، وبالنسبة للهيئات المانحة، توسيع التمويل لهذه الهيئات والبرامج.

كما يوجه التقرير توصيات للجهات الدولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكد من أن تقارير ممارسات حقوق الإنسان في مصر تغطي نطاق العنف الجنسي الذي يرتكبه موظفو الدولة في السجون، ويتم إدخال عملية التحليل الجندري في فحص الحالات، وأن يتم إثارة حالات العنف الجنسي والإخفاء القسري في مقرات الأمن الوطني في الجلسات واللقاءات السرية والعلنية مع المسؤولين المصريين،، فضلاً عن دعم الدعوات الحقوقية إلى إنشاء آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بهدف المراقبة المنهجية وتقديم توصيات وإرشادات للحكومة المصرية بهدف تقليل ممارسات العنف الجنسي في السجون المصرية.